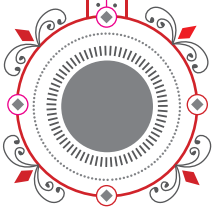

فتنة السلالية في الإسلام
وجنايتهم على المسلمين

الكتاب: فتنة السلالية في الإسلام وجنايتهم على المسلمين

المؤلف: أحمد بن علي البتيت

الناشر: مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام

الجمهورية اليمنية، هاتف: ٧٧٧١١٣٦٣٤ - ٧٧٧٠٣٣٣٢٢

البريد الإلكتروني: info@nafsam.org،

الموقع الالكتروني: www.nafsam.org

رقم الإيداع بدار الكتب اليمنية: (١٥) ٢٠٢١ - المكتبة العامة - مأرب

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

مركز نشوان الحميري للدراسات و الإعلام
Nashwan Alhemyari for Studies & Media

مارس ٢٠٢١م.

فتنة السلالية في الإسلام
وجنايتهم على المسلمين

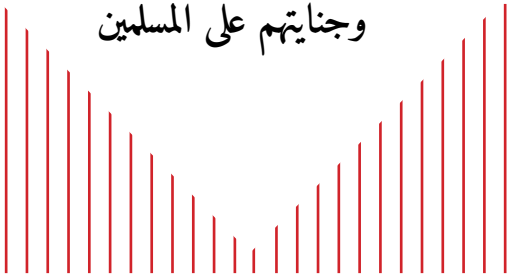

الناشر
مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام
٢٠٢١

وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله..

إن الله عز وجل قد أذهب عنكم عُبِّيَّةَ الجاهلية، وفخرها بالآباء مؤمن تقي، وفاجر شقي، أنتم بنو آدم وآدم من تراب، ليدعن رجال فخرهم بأقوام، إنما هم فحم من فحم جهنم، أو ليكونن أهون على الله من الجِعلان التي تدفع بأنفها النتن.

محمد صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

أرسل الله تعالى نبيه رحمة للعالمين: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾[الأنبياء:١٠٧]، بشيرًا ونذيرًا للناس أجمعين، للأحمر والأسود والأبيض، شعاره في كل حياته وسيرته وتعاملاته: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾ [الحُجُرات:١٣].

وعلى مرِّ تاريخ الإسلام ظهرت فتنٌ كثيرةٌ، أغلبها اضمحلت وذابت، ونستها الأمة وتجاوزتها، إلا أن من تلك الفتن التي مازالت مستمرة منذ اشتدَّ عود الإسلام إلى اليوم هي «**فتنة السلالة الهاشمية**» وما تمارسه من استعلاء بالنسب تارة، وما تدعيه من حقوق سلطوية أو مالية أو أدبية.

وقد رأيت أن أناقش تلك الادعاءات، لننظر مدى قبول الإسلام -الرسالة الخالدة العظيمة- لتلك المطالب والمزاعم، التي أنهكوا الأمة جريًا خلفها، وأزهقت في سبيلها الدماء، واشتعلت المعارك من كل جانب، وما زالت إلى اليوم.

لقد شكلت تلك السلالة ومطالبها المتعددة فتنة على المسلمين في دينهم وعقيدتهم، وكانت سببًا في الجناية على المسلمين في فكرهم أيضًا وعقيدتهم وأموالهم، وقبل ذلك في دمائهم.

لذلك، ومن أجل مقاصد شريعة الإسلام العظيمة، وديمومته لكل زمان ومكان وعنصر، ومن أجل أني أحب رسول الله ﷺ، وأكره أن يُساء إليه ولو بخاطرةِ نفسٍ أو همزةِ عين، وخدمةً لأمتي وبني قومي في هذا الزمان الذي تكالبت على دينهم وأوطانهم ومقدراتهم ذئابُ الأرض وضباعها، وأصبح دينهم يرمى بالعنصرية والانحياز لنسب دون نسب، أو عنصر دون عنصر أو لسان دون لسان، وأصبح يلمز رسول الله وأحاديثه وسُنته وشرعه.. من أجل ذلك كله كتبت هذا الكتاب، وقد جعلته على فصلين أو قسمين:

الأول: فتنة السلالية في الإسلام.

والثاني: جناية السلالية على المسلمين.

ومن الله تعالى أطلب الأجر والعفو والمغفرة عن كل زلل.. فإن أصبتُ فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي.

اللهم صل على عبدك ونبيك محمد، النبي الأمي الكريم، واغفر لي ولوالدي وللمسلمين.

أحمد بن علي البتيت

٢٠/ ٧/ ١٤٤١هـ.

القسم الأول

فتنة السلالية في الإسلام

كلكم لآدم.. وآدم من تراب!

خلق الله تعالى الإنسان من مادة التراب، ولم يستثنِ أحدًا منهم بعنصر آخر أو إضافة أخرى، وبث في الإنسان الحياة بنفخة الروح فيه، ولم يخصص أحدًا من بني الإنسان بنفخة أخرى أو إضافية، اللهم إلا ما كان من عيسى ابن مريم عليه السلام.

وأطلق على الجميع اسم الإنسان، وأسجد الملائكة تشريفًا لأبيهم الأول، وخلق من ضلع آدم زوجه «حواء» وجعل منهما تناسل جنس الإنسان كله.

فالمخلوق الثاني «حواء» هو بضعة من آدم، والمخلوق الثالث من بني آدم وما تلاه إنما هم سلسلة من آدم، كذا إلى آخر مخلوق من بني الإنسان.

هذه بدهية يعرفها الجميع ولا يكابر فيها أحد إطلاقًا، لكنهم بعد ذلك يختلفون في فهمها وفهم دلالتها.

وقد مالت البشرية عن هذه الحقيقة الواضحة والمجمع عليها بينهم، لتُفضِّل نوعًا من «التربة» على آخر، رغم أن مصدرهما واحد، وهذا شيء عجيب!

ولعل مصدر هذه الخطيئة -تفضيل بعض التراب على بعض- هو إبليس نفسه، فإنها كانت خطته الأولى وخطيئته، حين زعم أنه أفضل من آدم بعنصره، فقذف هذه الفكرة إلى بني آدم، ابتداءً من هابيل وقابيل، ثم ما تلتهم من أجيال.

وعلى كل حال فقد كان إبليس أذكى ممن يفضِّل بعض الطين على بعض، فإنه لم يدّعِ التفضيل بين جنس واحد (تراب وتراب) بل بين جنسين مختلفين (النار والتراب)، وهو أمر يمكن أن يُناقش ويُعمل فيه الفكر والنظر!

وقد بُعث النبي ﷺ بعد آلاف السنين من تشبع البشر بهذه الفكرة الخاطئة الخطيئة، فأعلن مناهضتها بالقول والعمل، وبنى شريعته بأمر الله تعالى على مناهضة هذه الفكرة واعتبارها لاغية، وأنكر أشد النكير على الزاعمين وهْمَ التفضيل بناءً على هذا الأساس الباطل، وأسقط كل تفضيل يبنى على هذه الفكرة الإبليسية.

فأعلن مرارًا وتكرارًا بالحال والمقال: «**إن الله عز وجل قد أذهب عنكم عُبِّيَّةَ الجاهلية، وفخرها بالآباء، مؤمنٌ تقي، وفاجرٌ شقي، أنتم بنو آدم وآدم من تراب، ليدعن رجال فخرهم بأقوام، إنما هم فحم من فحم جهنم، أو ليكونن أهون على الله من الجِعلان التي تدفع بأنفها النتن**»[1].

أذهب عنكم عُبية الجاهلية: أي أثقالها وكبرها وتفاخرها.

أهون من الجِعلان: الجعلان، دابَّة صغيرة سوداء تجمع الخراء وتدَّخره، وتستمتع بدس أنفها فيه وتحريكه[2]!

وفي رواية: أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم فتح مكة، فقال: «**يا أيها الناس، إن الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية وتعاظمها بآبائها، فالناس رجلان: بر تقي كريم على الله، وفاجر شقي هين على الله، والناس بنو آدم، وخلق الله آدم من تراب، قال الله:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣﴾»[3]. [الحُجُرات]

(١) رواه أبو داود (٥١١٦) وغيره.
(٢) انظر في شرح الحديث والمقصود منه، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٤/ ٢٢).
(٣) رواه الترمذي (٣٢٧٠)، وغيره.

الاختيار ليس تفضيلًا

في الحديث: «**إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشًا من كنانة، واصطفى من قريشٍ بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم**»[1].

والاصطفاء هنا هو الاختيار، والاختيار لا يدل على فضل في ذاته، بل لعوارض خارجية، خصوصًا بين المتماثلات.

وبنو إسماعيل إلى ما قبل النبي ﷺ متماثلون في أصل الخلقة، وهو التراب، بل وهم كذلك متماثلون في موجبات التفضيل الشرعي الذي جاء به النبي ﷺ، وهو التقوى والعلم، فقد كانوا جميعًا مشركين، وكانوا جهلةً جميعًا في الغالب، أميين.

والذي بدا لي أن الاصطفاء المقصود هنا هو حفظ النطفة في سلسلة آباء النبي ﷺ، إليه، حتى لا تكون من سِفاح، وهو ما عبر عنه النبي ﷺ بقوله: «**خرجتُ من نكاح ولم أخرج من**

(١) رواه مسلم (٢٢٧٦).

سفاح»[1]. فقد كان السفاح منتشرًا في الجاهلية بشكل كبير، وهو ما قطع النبي ﷺ بنفيه عن سلسلة آبائه، حفاظًا على مقام النبوة من أن يُقذف بهذه العيبة أو يُتهم بها.

ولا يمكن أن يكون الاصطفاء هنا التفضيل بالنسب، بل لم يكن مقطوعًا عند العرب -ومنهم الصحابة- أن نسب بني هاشم هو الأفضل بين أنساب العرب، مع اهتمامهم بالتفاخر في مثل هذه الأمور كما أسلفت، فعن المطلب بن أبي وداعة، قال: جاء العباس إلى رسول الله ﷺ فكأنه سمع شيئًا فقام النبي ﷺ على المنبر فقال: «**من أنا؟**» قالوا: أنت رسول الله عليك السلام. قال: «**أنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، إن الله خلق الخلق فجعلني في خيرهم فرقة، ثم جعلهم فرقتين فجعلني في خيرهم فرقة، ثم جعلهم قبائل فجعلني في خيرهم قبيلة، ثم جعلهم بيوتا فجعلني في خيرهم بيتا وخيرهم نفسا**»[2]. فكان الناس يتحدثون في أنساب العرب ولا يذكرون لبني هاشم أسبقية في هذا المضمار، فأقصى ما يكونون أنهم مثل بقية قريش والعرب، وأوضح من هذا ما

(١) رواه الطبراني في الأوسط (٤٧٢٨)، وهو حديث حسن، حسنه الألباني وغيره.
(٢) رواه أحمد (١٧٨٨)، والترمذي (٣٦٠٨).

رواه العباس نفسه، قال: قلت: يا رسول الله إن قريشًا جلسوا فتذاكروا أحسابهم بينهم، فجعلوا مَثَلَك كمثل نخلة في كبوة من الأرض، فقال النبي ﷺ: «**إن الله خلق الخلق فجعلني من خيرهم من خير فرقهم وخير الفريقين، ثم تخير القبائل فجعلني من خير قبيلة، ثم تخير البيوت فجعلني من خير بيوتهم، فأنا خيرهم نفسا، وخيرهم بيتا**»[(١)].

قوله: (فجعلوا مَثَلك): أي صفتك (مثل نخلة في كبوة من الأرض): أي كصفة نخلة نبتت في كناسة من الأرض والمعنى أنهم طعنوا في حسبك[(٢)]. والمعنى المقصود -والله أعلم- أنهم إنما يمتدحون النبي ﷺ، فهو كالنخلة الباسقة التي نبتت في مكان من الأرض غير ذي بال. وهذا يعني أنه لم يكن عند العرب ولا قريش أن نسب بني هاشم هو الأنسب فيهم!

بل حين سأل هرقل أبا سفيان قبل أن يسلم عن نسب النبي ﷺ، قال أبو سفيان: هو فينا ذو نسبٍ[(٣)]، ولم يقل هو أنسبُنا!

(١) رواه الترمذي (٣٦٠٧).
(٢) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري (١٠/ ٥٤).
(٣) رواه البخاري (٧).

أما كلام النبي ﷺ في الحديثين، فهو دليل على اختيار الله تعالى له من جنس العرب، ومن نوع منهم، ومن قبيلة منهم، ومن عشيرة منهم، وهو اختيار لحكمٍ يعلمها هو سبحانه، وهذا هو المنسجم مع مقتضى كلام الله تعالى المحكم وكلام رسوله ﷺ البين الواضح، وسأبين ذلك في الفقرة التالية.

إن أكرمكم عند الله أتقاكم

ينبغي أن أنبهك إلى أن الأغلبية من أحاديث التفضيل بين الأجناس ضعيفة، ضعّفها فقهاء الحديث، وما صحَّ منها فيُرد إلى محكم كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، فيُحمل المتشابه على المحكم، والخفي على الجلي، والقليل على الكثير، والموهِم على الواضح البين.

وعطفًا على ما سبق، فإن القرآن الكريم لم ينص إلا على معيارين للتفضل، هما التقوى والعلم.

المعيار الأول: التقوى:

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣﴾ [الحُجرات] وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ ٧﴾ [البيِّنة]، وغيرها من الآيات.

وهـذه نصـوص قاطعـة فاصلـة، لا يجـوز التنكـب عنهـا لفهـمٍ غيـر مسـتقيم لحديـث أو فتـوى فقيـه ومـا شـابه، فـأي ظُلمـةٍ هـي أن ينـص القـرآن بصريـح العبـارة أن الله خلـق الخلـق بأنسـابهم وشـعوبهم وقبائلهـم -أي خلقهـم مـن تـراب- ثـم بعـد ذكـر الخلـق مباشـرة ذكـر سـبب التفضيـل والكرامـة والتقديـم ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾، ثـم نزعـم مفضـلات أخـرى؟!

فـإن أُهمـل هـذا النـص الـذي هـو كالشـمس وضوحًـا وبيانًـا ثـم ذهبنـا ننبـش مختلـف الحديـث ومُسـوَّدَات الأفهـام؛ فهـو الزيـغ المسـتطير!

ثـم انظـر كيـف ختـم هـذا الحكـم والقـرار بقولـه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾، فكأنـه يقـول: الله تعالـى الـذي خلـق الخلـق وجعلهـم شـعوبًا متنوعـة، وقبائـل متعـددة، هـو وحـده العليـم الخبيـر بمـن هـو الكريـم منهـم والشـريف الرفيـع، فحـدده ووضحه بأنـه «الأتقـى» وليـس النسـيب أو الحسـيب.. لأنهـم جميعًـا تـراب!

فالعليـم الخبيـر ينـص علـى معيـار التفضيـل، وأنـه التقـوى، وبعـضٌ يصـر علـى أنـه هـو أعلـم وأخبـر، فينـص علـى معاييـر النسـب والحسـب!

وهذا خذلان وتنكب عن واضحات القرآن المبين.

والآية الأخرى أكثر شمولًا، فقد نصت على أن المعيار من بين جميع البريات هو الإيمان والعمل الصالح.

فأدخلت الأجناس كلها وربما المخلوقات جميعًا في الحصر، تحت قوله: ﴿خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾، وشملت في موجب التفضيل جميع أنواع الأسباب تحت قوله: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، فهل رأيت النسب داخل في هذا الشمول؟!

المعيار الثاني: العلم:

قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٩﴾ [الزُّمَر]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝١١﴾ [المجادلة] ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ۝٥٠﴾ [الأنعام]، وغيرها من الآيات التي قدمت العلماء ونصت على تفضيلهم.

وهذه القضية رغم بدهيتها إلا أن الحق سبحانه ينبه على أنه لا يتذكرها ويعقلها إلا ﴿أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾، كما في الآية السابقة، فأصحاب العقول هم من يدركون أسباب التفضيل الحقيقية التي رتبها الله تعالى، أما غيرهم فيفاضلون بين متماثلات، ولا علاقة للأشخاص فيها، وليست من مكتسباتهم.

فكيف يفرقون تفضيلًا بين طين وطين؟! وتراب وتراب؟! وكيف يجعلون مقياس التفضيل أمرًا خارجًا عن سعي المخلوق؟! فهل لأن الله خلقك من نطفةِ فلان تكون مميزًا؟ ونطفة فلان هذا أليس تعود في النهاية إلى نطفة شخص واحد هو آدم، فكيف تتفاضل إذًا؟

وانظر بفحصٍ كيف جعل ميزان الرفعة في الآية الثانية هو «العلم» المكتسب، بعد التقوى كذلك، فالرفعة والشرف يكونا للذين آمنوا وأوتوا العلم، للذين حققوا النقاء الروحي والثراء العقلي.. فهل وجدت في القرآن الكريم ما يجعل الميزان في التفضيل للنسب والنُطف؟! اللهم حاشا.

لقد جعل القرآن الكريم معيار التفضيل هو التقوى والإيمان بالله والعمل الصالح والعلم النافع، فهل رأيت

التفضيل بالنسب والحسب والقبيلة والسلالة داخل في معايير القرآن الكريم؟

هل النسب من التقوى؟

هل القبيلة من الإيمان بالله؟

هل السلالة من عمل الصالحات؟

هل الحسب من العلم؟

وإذا كان كذلك، فكيف تُكتسب هذه الأشياء؟ كيف يمكن أن يُكتسب النسب والقبيلة والسلالة والحسب؟!

إنها معايير غير صالحة للتفضيل، وهي ضد الفطرة والعقل، ولا شك ستكون ضد الشرع.

نقاش هادئ..

فإن قلتَ: كيف نصنع بالأحاديث التي جعلت سلالة بني هاشم خير سلالة، وجعلت من قريش خير القبائل، إلى غير ذلك؟

قلتُ لك: قد أشرتُ إلى شيء من ذلك فيما سبق، وأزيده هنا توضيحًا، فأحاديث التفضيل بالنسب والتراب والنُطف لا تخلو من حالتين، إما أحاديث ضعيفة، وهي الأكثر، ولا يخفاك سبب كثرتها، ولا يهولنَّك وجودها كذلك، فقد تفحصها نُقاةُ الحديث ونقادُه، كما فحصوا عشرات الألوف من الأحاديث المزيفة والمصنوعة.

والحالة الثانية، أن تكون الأحاديث صحيحة من حيث السند، ولكنها من مختلف الحديث الذي يحتاج لتوضيح وشرح وبيان.

وشرحها وبيانها ليس حكرًا على فقيه أو مدرسة، بل على الأمة بفقهائها أن تنتهض لحديث رسول الله ﷺ، فتوضحه

وتبينه بما ينسجم مع مقاصد شريعته وبما يتوافق مع كتاب الله تعالى.

فلا شك أنه لا تعارض بين كتاب الله تعالى وبين سنة رسوله ﷺ، بل أبعد من ذلك لا يمكن أن تتعارض السنة مع نفسها.

فقل لي، كيف نصنع بمثل هذه الأحاديث المتكاثرة التي تنص على أن الفضل لا يكون بعرقٍ أو نسب أو قبيلة أو بياض أو سواد أو غير ذلك، وإنما بالتقوى والعمل الصالح، والشأن في ذلك كما القرآن نص ونطق.

فمن ذلك:

عن جابر بن عبد الله قال: خطبنا رسول الله ﷺ في وسط أيام التشريق خطبة الوداع، فقال: «**يا أيها الناس، إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، ألا هل بلغت؟**»،

قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «**فليبلغ الشاهد الغائب**»[١].

وعن عمرو بن العاص، قال: سمعت رسول الله ﷺ جهارًا غير سر، يقول: «**ألا إن آل أبي، يعني فلانًا، ليسوا لي بأوليائي، إنما وليي الله وصالح المؤمنين**»[٢]. قال الحافظ: (قوله: إن آل أبي، كذا للأكثر بحذف ما يضاف إلى أداة الكنية وأثبته المستملي في روايته لكن كنى عنه فقال آل أبي فلان)[٣].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سئل رسول الله ﷺ أي الناس أكرم؟ قال: «**أكرمهم عند الله أتقاهم**» قالوا: ليس عن هذا نسألك قال: «**فأكرم الناس يوسف نبي الله ابن نبي الله، ابن نبي الله ابن خليل الله**»، قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: «**فعن معادن العرب تسألوني**» قالوا: نعم، قال: «**فخياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا**»[٤]. والمقصود بخير الجاهلية أي: من كان فيهم على خير وحسن خلق وبر، فإن أسلم حُسبت له، وليس المقصود خير النسب، فإن بلال الحبشي أفضل من العباس عم النبي ﷺ باتفاقٍ، وذلك لسابقة

(١) البيهقي في شعب الإيمان (٤٧٧٤)، وغيره، وصححه الألباني وغيره.
(٢) رواه البخاري (٥٩٩٠)، مسلم (٣٦٦).
(٣) فتح الباري (١٠/ ٤٩٠).
(٤) رواه البخاري (٤٦٨٩).

بلال إلى الإسلام والهجرة، وتأخر العباس، ولو كانت الخيرية في الحديث هي النسب لكان العباس أفضل لتساويه في الإسلام بعدها مع بلال.

وعن أبي هريرة، قال: قام رسول الله ﷺ حين أنزل الله: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء]، قال: «**يا معشر قريش** - أو كلمة نحوها - **اشتروا أنفسكم لا أغني عنكم من الله شيئًا، يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئًا، يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئًا، ويا صفية عمة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئًا، ويا فاطمة بنت محمد سليني ما شئت من مالي لا أغني عنك من الله شيئًا**»(١).

وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من بطأ به عمله، لم يسرع به نسبه**»(٢).

إلى غير ذلك من النصوص المتكاثرة الموافقة لصريح القرآن وواضحِه، وسيرةُ النبي ﷺ وأيامه ترجمةٌ دقيقة لهذه النصوص، فلم يقدم أحدًا لنسبه، ولم يميز شخصًا لقبيلته أو حسبه، بل السبق منه لمن له السبق في الفضل والتقوى والعلم والعمل.

(١) رواه البخاري (٤٧٧١)، ومسلم (٣٥١).
(٢) رواه مسلم (٢٦٩٩).

قال: هذه الأحاديث يمكن أن نؤولها لتوافق أحاديث فضل النسب وشرفه!

قلتُ: سبحان الله! فهل نؤول الآيات كذلك لتوافق فهمك للأحاديث؟!

إن هذا التعسف في تناول كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، من أجل إثبات شيء كان من أول مقاصد الشريعة هدمه؛ لَهو صورة من صورِ قبح هذا الأمر، فلو لم تكن هذه الفكرة قد استحوذت على القلب والعقل، وغطت بنعرتها على نور البصيرة لما احتجنا لتأويل كلام الله تعالى بمثل هذه الطريقة.

إن آيات القرآن الكريم كالشمس وضوحًا في النص على محددات التفضيل بين الخلق، وأي كلامٍ آخر لابدَّ وأن يخضع لوضوح القرآن وسلطانه وحكمه، فالقرآن مهيمن على كل كلام وحاكم له وعليه.

ماذا عن قريش؟

ما قلناه عن التفضيل بالنسب الهاشمي يقال بمثله في قريش، وما ورد من نصوص موهمة في الشأن يجب أن ترد إلى محكم القرآن والسنة.

ومن مهمات ما ينبغي لك أن تدركه، وهو معروف، أن القبيلة القرشية هي التي وقفت حجر عثرة أمام دعوة النبي الكريم من أول يوم، حتى أظهره الله عليهم بقومٍ آخرين.

فمن الذي كذّب النبي ﷺ وآذاه في حاله ودعوته؟ ومن الذي نبزه بالنعوت المقيتة، فقالوا: ساحر، كذاب، مجنون، مذمم.. الخ؟

أليست قريشًا؟

فكيف تكون لها الأفضلية؟ وبماذا استحقت الأفضلية؟! وبماذا قيست الأفضلية؟

أبتكذيب الله ورسوله؟! أم بمحاربة رسول الله وملاحقته

في الطرقات والأسواق والقبائل، والصد عن دعوته وتعذيب أتباعه؟!

لقد وصل الحال مع أذاهم إلى قال لهم ﷺ، وهو الصابر الحليم: «**لقد جئتكم بالذبح**». عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قلت له: ما أكثر ما رأيت قريشًا أصابت من رسول الله ﷺ، فيما كانت تظهر من عداوته؟

قال: حضرتهم وقد اجتمع أشرافهم يومًا في الحجر، فذكروا رسول الله ﷺ، فقالوا: ما رأينا مثل ما صبرنا عليه من هذا الرجل قط، سفه أحلامنا، وشتم آباءنا، وعاب ديننا، وفرق جماعتنا، وسب آلهتنا، لقد صبرنا منه على أمر عظيم، أو كما قالوا، قال: فبينما هم كذلك، إذ طلع عليهم رسول الله ﷺ، فأقبل يمشي، حتى استلم الركن، ثم مر بهم طائفًا بالبيت، فلما أن مر بهم، غمزوه ببعض ما يقول!

قال: فعرفت ذلك في وجهه، ثم مضى، فلما مر بهم الثانية، غمزوه بمثلها، فعرفت ذلك في وجهه، ثم مضى، ثم مر بهم الثالثة، فغمزوه بمثلها.

فقال: «**تسمعون يا معشر قريش، أما والذي نفس محمد**

بيده، لقد جئتكم بالذبح»، فأخذت القوم كلمته، حتى ما منهم رجل إلا كأنما على رأسه طائر واقع حتى إن أشدهم فيه وصاة قبل ذلك ليرفؤه بأحسن ما يجد من القول حتى إنه ليقول: انصرف يا أبا القاسم انصرف راشدًا فوالله ما كنت جهولًا!

قال: فانصرف رسول الله ﷺ حتى إذا كان الغد اجتمعوا في الحجر وأنا معهم، فقال بعضهم لبعض ذكرتم ما بلغ منكم وما بلغكم عنه حتى إذا بادأكم بما تكرهون تركتموه، فبينما هم في ذلك إذ طلع عليهم رسول الله ﷺ فوثبوا إليه وثبة رجل واحد فأحاطوا به يقولون له: أنت الذي تقول كذا وكذا. لما كان يبلغهم عنه من عيب آلهتهم ودينهم، قال فيقول رسول الله ﷺ: «**نعم أنا الذي أقول ذلك**». قال فلقد رأيت رجلًا منهم أخذ بمجمع ردائه. قال: وقام أبو بكر الصديق دونه يقول وهو يبكي: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ﴾؟ ثم انصرفوا عنه[1].

وقد روى البخاري قريبًا من هذه القصة، قال: بينا رسول الله ﷺ يصلي بفناء الكعبة، إذ أقبل عقبة بن أبي معيط فأخذ بمنكب رسول الله ﷺ، ولوى ثوبه في عنقه فخنقه به خنقًا

(١) رواه أحمد في المسند (٧٠٣٦)، وصححه أحمد شاكر والألباني وغيرهما

شديدًا، فأقبل أبو بكر فأخذ بمنكبه ودفع عن رسول الله ﷺ، وقال: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ﴾[1] [غافر: ٢٨]

فتأمل كيف هددهم بهذا التهديد بالغ الرعب، وما ذلك إلا لتماديهم في أذيته وأذية أصحابه، وهذا التهديد له معنى صحيح بلا شك ، ولا ينبغي أن يثير الحيرة في نفسك ولا في نفس أي عاقل، فالمقصود بالذبح هم أشخاص معينون محدودون ، وهم أولئك الذين يصرون على الكفر بالله ، وعلى حرب الإسلام وأهله ، واضطهاد المستضعفين، والتسلط على النساء والشيوخ من المؤمنين، لفتنتهم عن دينهم، وفرض مبادئهم وأفكارهم بالدم والتعذيب والتنكيل، هؤلاء هم الذين قتلوا أصحاب رسول الله ﷺ شر تقتيل، طعنوا سمية زوجة ياسر في عفتها، وقتلوا ياسر في شيخوخته، وعذبوا بلالًا بالرمضاء، وهمّوا بقتل خير الخلق محمد ﷺ، ولم يتركوا أسلوبًا من أساليب التعذيب والظلم إلا مارسوه على هذه الفئة المؤمنة، حتى اضطروهم إلى الهجرة إلى الحبشة، مكفكفين جراحهم، ومتحملين آلامهم، لعلهم يجدون لدى

(١) رواه البخاري (٤٨١٥)، وانظر: فتح الباري (٧/ ١٦٦-١٧٠)، للوقوف على روايات الحديث.

ملك الحبشة طعم الراحة والأمان.. هذا بعض ما فعلته هذه الفئة من مجرمي كفار قريش مع المؤمنين، أما عن تطاولهم على رب العباد فذلك شأن آخر، حكاه الله عنهم في عشرات الآيات في القرآن الكريم. ألهذا الحد ينسى العاقل ما فعله هؤلاء المجرمون بالمؤمنين المستضعفين، وينسى أيام العذاب والهوان التي ذاقوها مما يتقطع له قلب كل إنسان وهو يقرأ صفحاتها[1]، ثم بعد ذلك يراهم الأفضل، ولهم الأفضلية، لا لشيء إلا أنهم قريش!! أهكذا تقاس الأمور في موازين العقول؟!

وفي صحيح مسلم: «**وإن الله أمرني أن أحرق قريشًا، فقلت: رب إذا يثلغوا رأسي فيدعوه خبزة، قال: استخرجهم كما استخرجوك، واغزهم نغزك، وأنفق فسننفق عليك، وابعث جيشًا نبعث خمسة مثله، وقاتل بمن أطاعك من عصاك**»[2].

فيتضح من التهديد المتكرر شيئين: مدى عنادهم وطغيانهم، وأنه لا اعتبار لأي مفضل أو تفضيل غير الإيمان بالله وطاعة رسوله، وإلا لكان شفع شيء من ذلك لهم.

لقد دعانا لهذا القول تبيان الأصل، حتى لا نبقى في حيرة

(١) هذه الجملة مستفادة من موقع الإسلام سؤال وجواب، بتصرف.
(٢) رواه مسلم (٢٨٦٥)، وغيره.

مـن ديننـا، فهـو ديـن الرسـالة الخالـدة للعالميـن، وليـس لأسـرتين أو ثـلاث فـي قبيلـة قريـش.

ولا شـك أن مـن قريـش مـن كان لـه السـبق فـي الإيمـان بمحمـد ﷺ، لكـن هـذا لا يعنـي تفضيـلًا عامًـا، كمـا لا يعنـي عمـوم جحودهـم قدحًـا فـي عمومهـم.

القرآن نزل بلغة قريش

ثم ماذا؟ لغة قريش هي لغة العرب كلها، نعم لها اختيارات لغوية فهل لهم فضيلة بتلك الألفاظ التي نزلت بلغتهم وليس للعرب كلهم فضيلة بلغة القرآن كله؟

واختيار القرآن لألفاظ قبائل أخرى كالحميرية وغيرها، لماذا لا يكون دليل أفضلية لتلك القبائل على قريش وغيرها؟

بل لقد اختار القرآن الكريم ألفاظًا ليست في العربية كلها، فأخذ من الفارسية والسريانية وغيرها من اللغات، فهل هو دليل على فضلهم على قريش وبقية العرب؟!

أبْعَدَ من ذلك، لقد أنزل الله تعالى كُتبًا قبل القرآن على طوائف كثيرة من خلقه، فالتوراة نزلت على اليهود، والإنجيل نزل على النصارى، وصحف إبراهيم وغيرها، فهل لهؤلاء الأقوام فضل على بقية الناس لأنه نزل بلغاتهم كلام الله سبحانه؟!

أنـزل الله تعالـى كتابـه بالعربيـة لحكـم ليـس منهـا فضـل العربي علـى غيـره، واختـار بعـض ألفـاظ قريـش لحكـم كذلـك ليـس منهـا فضـل نسـبهم، وإلا لدخلنـا فـي دوامـة التفضيـل كمـا سـبق.. فـإن كانـت هـذه موجبـات تفضيـل فـكلٌ لـه منهـا نصيـب.

فـإذا علمـت ذلـك، فاعلـم أن قريشًـا كذّبـت الله ورسـوله، وصدقهمـا الأنصـار، فنصـروا الله ورسـوله، ثـم مـن حولهـم مـن العـرب، حتـى أظهـر الله دينـه علـى قريـش وهـي كارهـة.

فالتفضيل هنا محله، في السبق إلى التقوى والإيمان.

فـإن كان الأمـر كذلـك فـي الصـدر الأول مـن قريـش، لـم يفضلهـم نسـبهم علـى مـا سـبقهم النـاس بـه مـن الإيمـان والتصديـق، فكيـف يكـون ذلـك مفضـلًا لذرياتهـم وسـلالتهم؟!

هل بنو هاشم أفضل نسبًا؟

مع أن الإسلام ونبيه ﷺ قد وضع هذه العُبِّيّة الجاهلية، ولم يجعلها معيارًا أبدًا لأي شيء فضلًا عن أن تكون معيار تفضيل، إلا أنه من الممكن تماشيًا مع الحالة التي أصيب بها طائفة كبيرة منهم، أن نسأل: لقد بنيتم نتائج كثيرة على مقدمة غير ثابتة، فهل كانت العرب تعد بني هاشم أفضل نسب فيها؟!

سقت لك قبل قليل كلام العباس عم النبي ﷺ، ونظرة العرب وقريش بالذات لبني هاشم، فقد قال: «يا رسول الله إن قريشًا جلسوا فتذاكروا أحسابهم بينهم، فجعلوا مَثَلَك كمثل نخلة في كبوة من الأرض». ويمكنك أن تعود قليلًا هنا لترى معنى كلامه وتخريج هذا الأثر، ولا يخافك أن الجالسين صحابة من قريش، وهم لا يعدون بني هاشم أعلاهم.

إضافة إلى ذلك قول أبي سفيان قبل أن يسلم حين سأله هرقل عن نسب النبي ﷺ، قال أبو سفيان: «هو فينا ذو نسبٍ»،

ولـم يقـل هـو أنسـبُنا! وكل ذلـك قـد سـبق بيانـه.

أمـرٌ آخـر: فحيـن بُعـث النبـي ﷺ كذَّبته عامـة قريـش، وكان من أبـرز أسـباب تكذيبهـم لـه مـا قالـه أبـو جهـلٍ فـي لحظـة اعتـراف: تنازعنـا نحـن وبنـو عبـد منـاف الشـرف، أطعمـوا فأطعمنـا، وحملوا فحملنـا، وأعطـوا فأعطينـا، حتـى إذا تجاثينـا علـى الركـب وكنـا كفرسـي رهـان قالـوا: منـا نبـي يأتيـه الوحـي مـن السـماء، فمتـى تُـدرك هـذه؟! والله لا نؤمـن بـه أبـدًا، ولا نصدقـه[1].

فلـم يكونـوا يـرون بني عبـد المنـاف ومنهـم بنو هاشـم الأفضل نسـبًا، وهنـا أنبهـك للفتـة مهمـة: فهـذا الجاهلـي أبـو جهـل كان فـي هـذا النـص أعقـل مـن ممـن يدعـون التفضيـل بالنسـب مطلقًـا، فانظـر فـي كلامـه ومـا أودع فيـه مـن معاييـر التفضـل: «**أطعمـوا فأطعمنـا، وحملـوا فحملنـا، وأعطـوا فأعطينـا**»، فجعـل المعيـار هـو الإكـرام والعطـاء، لا مجـرد أنهـم مِـن ولـدٍ فـلان أو عـلان، وهـذا مـا طـوره الإسـلام بعـدُ فوسـع المعيـار ليكـون التقـوى والعلـم، فيدخـل ضمنـه الإطعـام والإعطـاء.

أمـرٌ آخـر: مـن الأسـباب التـي سـجلها القـرآن علـى قريـش وغيرهـا فـي تكذيبهـم لرسـالة النبـي ﷺ أنهـم قالـوا: ﴿وَقَالُـوٓاْ

(١) كتاب السير والمغازي، لابن إسحاق (١/ ١٩٠).

لَوۡلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ عَظِيمٖ ﴿٣١﴾ [الزُّخرُف]، قال ابن جرير: يقول تعالى ذكره: وقال هؤلاء المشركون بالله من قريش لما جاءهم القرآن من عند الله: هذا سحر، فإن كان حقًا فهلا نزل على رجل عظيم من إحدى هاتين القريتين مكة أو الطائف.

واختلف في الرجل الذي وصفوه بأنه عظيم، فقالوا: هلا نزل عليه هذا القرآن، فقال بعضهم: هلّا نزل على الوليد بن المُغيرة المخزومي من أهل مكة، أو حبيب بن عمرو بن عمير الثقفي من أهل الطائف.. وقال آخرون: بل عُنِي به عُتْبةُ بن ربيعة من أهل مكة، وابن عبد ياليل، من أهل الطائف.. وقال آخرون: بل عني به من أهل مكة: الوليد بن المُغيرة، ومن أهل الطائف: ابن مسعود.. وقال آخرون: بل عني به من أهل مكة: الوليد بن المغيرة، ومن أهل الطائف: كنانة بن عَبد بنِ عمرو.. وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال كما قال جلّ ثناؤه، مخبرًا عن هؤلاء المشركين ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ عَظِيمٖ ﴿٣١﴾ إذْ كان جائزًا أن يكون بعض هؤلاء، ولم يضع الله تبارك وتعالى لنا الدلالة على الذين عنوا منهم في كتابه،

ولا على لسان رسوله ﷺ، والاختلاف فيه موجود على ما بيَّنت[1].

فاعتراض المشركين من قريش وغيرها على رسالة النبي الكريم كان من حيثية أنهم تمنوا نزول القرآن على رجل عظيم، بالجاه والمال فيما يعرفونه من أنفسهم، قال الفخر الرازي: اعلم أن هذا هو النوع الرابع: من كفرياتهم التي حكاها الله تعالى عنهم في هذه السورة، وهؤلاء المساكين قالوا: منصب رسالة الله منصب شريف فلا يليق إلا برجل شريف، وقد صدقوا في ذلك إلا أنهم ضموا إليه مقدمة فاسدة وهي أن الرجل الشريف هو الذي يكون كثير المال والجاه ومحمد ليس كذلك فلا تليق رسالة الله به، وإنما يليق هذا المنصب برجل عظيم الجاه كثير المال في إحدى القريتين وهي مكة والطائف.. ثم أبطل الله تعالى هذه الشبهة من وجهين الأول: قوله: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف:٣٢]، وتقرير هذا الجواب من وجوه أحدها: أنا أوقعنا التفاوت في مناصب الدنيا ولم يقدر أحد من الخلق على تغييره فالتفاوت الذي أوقعناه في مناصب الدين والنبوة بأن لا يقدروا على التصريف

(١) تفسير الطبري، بتصرف (٢١/ ٥٩٤)، وينظر فيه الروايات التي ساقها ﷺ تحت كل قول.

فيه كان أولى، وثانيها: أن يكون المراد أن اختصاص ذلك الغني بذلك المال الكثير إنما كان لأجل حكمنا وفضلنا وإحساننا إليه، فكيف يليق بالعقل أن نجعل إحساننا إليه بكثرة المال حجة علينا في أن نحسن إليه أيضا بالنبوة؟ وثالثها: إنا لما أوقعنا التفاوت في الإحسان بمناصب الدنيا لا لسبب سابق فلم لا يجوز أيضًا أن نوقع التفاوت في الإحسان بمناصب الدين والنبوة لا لسبب سابق؟[1].

وحكمة الله غالبة وقاضية، لا كما يتشهون ويقسمون، ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ﴾ [الأنعام:١٢٤]، وهو الحكيم الخبير سبحانه بالصالح من عباه لفضله وكرمه، إلا أن هذا كان ادعاءهم، وهو مما يدل على أنهم لم يكونوا يرون بني هاشم هم الأعظم، وهو محل الشاهد هنا.. مع التنبيه على أن بعضهم قصر العظمة في قوله «من القريتين عظيم» على المال فقط، وهذا تحكمٌ لا دليل عليه، فهي صفة عامة تشمل المال والشرف والمجد، والعظمة بالمجد والشرف ألصق منها بالمال، وهو المعروف عن العرب.

أمرٌ آخر: ردَّ القرآن الكريم على سبيل محاججته لكفار

(١) تفسير مفاتيح الغيب، للفخر الرازي (٢٧/ ٦٣٠).

قريش واستنكاره عليهم، فقال: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ أَهْلَكْنَٰهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٣٧﴾﴾[الدخان]، قال الطبري: يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ: أهؤلاء المشركون يا محمد من قومك خير، أم قوم تُبَّع، يعني تُبَّعًا الحِمْيريّ.. فليس هؤلاء بخير من أولئك، فنصفح عنهم ولا نهلكهم، وهم بالله كافرون، كما كان الذين أهلكناهم من الأمم من قبلهم كفارًا[1]. فهم كلهم كفار، إلا أنه نص على خيرية غيرهم عليهم، وأطلقها لتشمل كل ما يُتفاضل به بينهم.

فتأمل هذا الذي أشرت لك بنبذة منه، لتدرك معنى ما أردت بيانه وتوضيحه، فادعاء أن هذه السلالة والنسب كانوا هم الأفضل -حتى عند العرب المتأثرين بهذه النعرة- لم يكن دقيقًا، وهو ما يفسد عليهم تفاخرهم بذلك.

(١) تفسير الطبري (٢٢/ ٤٠).

الرسول هاشمي من قريش

وهذا سبب آخر جعلوا منه دليلًا على فضلهم في النسب على العالمين، تتقاسمه قريش عامة ويذيعه أكثر بنو هاشم.

والفرق بين هذا الادعاء والادعاء السابق الذي تحدثنا عنه قبلُ أنهم هناك يقولون: إن بني هاشم وقريشًا أفضل؛ لذلك جاء منهم الرسول ﷺ، وهنا عكسوا، فقالوا: هم الأفضل لأن الرسول منهم!

فهم أفضل من قبل بدونه، فكان أن جاء منهم، وهم أفضل من بعده لأنه فيهم!

وبدلًا من أن يكون هذا حافزًا لهم للتصديق به وإقامة شرعة، فيشكل مسؤولية عليهم أكبر، حدث العكس!

ففي بادئ الأمر كذبوه وناصبوه العداء، وفي نهايته أكلوا به وأرادوا التقدم باسمه!

إن رسول الله ﷺ قد وضع لبنات الإسلام لبنة لبنة، ودعا

قومه ومن تلاهم واحدًا واحدًا وقرية قريةً وقبيلة قبيلةً، وفي كل ذلك لم يكن يتحرك باسم محمد ابن عبدِ المطلب الهاشمي، بل بمحمد عبدُ الله ورسوله.

ولم يقل لهم صدقوني لأني هاشمي قرشي، بل لأني رسول الله جئتكم برسالته الخالدة.

ولم يقل لهم أنتم قرابتي لكم ميزة أنني منكم، بل قال: **يا معشر قريش اشتروا أنفسكم لا أغني عنكم من الله شيئًا، يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئًا، يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئًا، ويا صفية عمة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئًا، ويا فاطمة بنت محمد سليني ما شئت من مالي لا أغني عنك من الله شيئًا»**[1]. فالرسول الكريم يقول: «**لا أغني عنكم من الله شيئًا**»، وهم يقولون بلى، أغنيت عنا وأغنيتنا فضلًا على الآخرين وتميزًا!

(١) رواه البخاري (٤٧٧١)، ومسلم (٣٥١).

إلا المودة في القربى

من أكثر ما يتمسك به السلاليون المتعصبون هو هذا النص من الآية، ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾[الشورى:٢٣]، ويرون أن هذا شرط من النبي ﷺ على الناس أن إذا آمنوا به أن يجزوه بمودةِ قرابته، وهذا الفهم والادعاء خطير جدًا، ويصادم نصوص القرآن الواضحة المتكاثر في عدم سؤاله أجرًا من أحدٍ على تبليغ رسالة الله تعالى، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡعَٰلَمِينَ ٩٠﴾[الأنعام]، وقوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَمَا سَأَلۡتُكُم مِّنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِۖ﴾ [يونس:٧٢]، وقوله: ﴿وَمَا تَسۡـَٔلُهُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۚ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٤﴾[يوسف]، وقوله تعالى: ﴿قُلۡ مَا سَأَلۡتُكُم مِّنۡ أَجۡرٖ فَهُوَ لَكُمۡۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٞ ٤٧﴾[سبأ]، وقوله تعالى: ﴿قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ ٨٦﴾[ص].

بل إنه ما من رسول إلا وقد أعلن لقومه: ﴿وَمَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٠٩﴾ [الشعراء: ١٠٩/ ١٢٧/ ١٤٥/ ١٦٤/ ١٨٠].

ثم بعد هذه النصوص وغيرها يسيئون لرسول الله ﷺ بأنه طالب بأجرةٍ على تبليغ شرع الله ودينه!

إن هذه لواحدة من الفرى العظيمة التي ساقها من أصيب بعُبِّيّة الجاهلية، الباحث عن تميز وتفضيل ولو بالإساءة لجناب رسول الله الكريم.

وقد نص كثير من المفسرين على معنى الآية بما يقتضيه نظمها الظاهر من غير احتياج لتأويل، فدلالتها واضحة، وليست من المشكل في النظم أو المعنى: قال ابن جرير بعد أن ساق أقوالًا في معنى الآية: وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، وأشبهها بظاهر التنزيل قول من قال: معناه: قل لا أسألكم عليه أجرًا يا معشر قريش، إلا أن تودّوني في قرابتي منكم، وتصلوا الرحم التي بيني وبينكم.

وإنما قلت: هذا التأويل أولى بتأويل الآية لدخول «في» في قوله: (إِلا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى)، ولو كان معنى ذلك على

ما قاله مَن قال: إلا أن تودوا قرابتي، أو تقربوا إلى الله، لم يكن لدخول «في» في الكلام في هذا الموضع وجه معروف، ولكان التنزيل: إلا مودّة القُربى، إن عُنِي به الأمر بمودّة قرابة رسول الله ﷺ، أو إلا المودّة بالقُرْبَى، أو ذا القربى إن عُنِي به التودّد والتقرب. وفي دخول «في» في الكلام أوضح الدليل على أن معناه: إلا مودّتي في قرابتي منكم[1].

قال الطاهر بن عاشور: معنى الآية على ما يقتضيه نظمها: لا أسألكم على القرآن جزاءً إلا أن تودوني، أي: أن تعاملوني معاملة الود؛ أي: غير معاملة العداوة؛ لأجل القرابة التي بيننا في النسب القرشي.. وما فسَّر به بعض المفسرين أن المعنى: إلا أن تودوا أقاربي، عن فهمٍ غير منظورٍ فيه إلى الأسلوب العربي[2].

قال ابن عباس في قوله: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، قال: (كان لرسول الله ﷺ قرابة في جميع قريش، فلما كذبوه وأبوْا أن يبايعوه قال: (يا قوم، إذا أبيتُم أن تبايعوني، فاحفظوا قرابتي فيكم، لا يكن غيرُكم من

(١) تفسير الطبري (٢١/ ٥٣٠).
(٢) التحرير والتنوير (٢٥/ ٨٢).

العرب أَولَى بحفظي ونُصرتي منكم)[1].

وعن ابن عباس ﷺ أنه سئل عن قوله: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، فقال سعيد بن جبير: قربى آل محمد ﷺ، فقال ابن عباس: عجلت، إن النبي ﷺ لم يكن بطن من قريش إلا كان له فيهم قرابة، فقال: (إلا أن تصِلوا ما بيني وبينكم من القرابة)[2]. قال ابن تيمية ﷺ: ابن عباس كان من كبار أهل البيت، وأعلمهم بتفسير القرآن، وهذا تفسيره الثابت عنه.. ويُبين ذلك أن الرسول ﷺ لا يسأل أجرًا أصلًا، إنما أجره على الله[3]. وقال ابن كثير ﷺ: الحق تفسير الآية بما فسَّرها به الإمام حبرُ الأمة، وترجمان القرآن، عبدالله بن عباس؛ كما رواه عنه البخاري ﷺ[4].

ثم إن الآية نزلت في مكة، قبل هجرة النبي ﷺ إلى المدينة، وما تشكلت القرابة التي يقصدونها إلا في المدينة، فلم يتزوج عليٌّ ﷺ من فاطمة ﷺ إلا بعد سنوات من نزول هذه الآية، فإذا امتنع الاستدلال بها في قرابة علي وفاطمة

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (٢١/ ٥٢٥).
(٢) رواه البخاري (٤٨١٨).
(٣) مناهج السنة النبوية (٤/ ٢٦)
(٤) تفسير القرآن العظيم (٧/ ٢٠١).

فكيف يُستدل بها على ادعاء قرابةٍ بعد أكثر من ألف وأربعمئة عام؟!

على أن في الآية أقوالًا أخرى بعيدةً كل البعد عن القول بأن معناها سؤال الأجر بمحبة قرابته، فهذا أمرٌ خطير، وهو ما تنبه له ابن عباس وغيره فردوه، ونظم القرآن يأباه كما ناقش ذلك ابن جرير رحمه الله، وهو ما نص عليه الطاهر بن عاشور.

إن التسلط على الآية بمثل هذا التأويل المتعسف، في مقابلة عشرات الآيات الأخرى التي تنزه الرسول ﷺ، وتنزه رسل الله جميعًا عن أخذ الأجرة على البلاغ، لَأمر يدعو للاستغراب والتعجب، فإنه باب سوء قد يكون المقصد منه الإساءة لرسول الله ﷺ.

مفهوم آل وأهل البيت

ورد ذكر الأهل في القرآن الكريم فيما يخص الأنبياء مع ذكر إبراهيم عليه السلام وزوجته، وذكر النبي ﷺ وأزواجه.

ففي الأولى، قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٞ مَّجِيدٞ ٧٣﴾ [هود:٧٣]، وذلك بعد أن بشرها بولدٍ لها على كِبَر إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَتۡ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عَجِيبٞ ٧٢﴾ [هود:٧٢].

وفي الثانية، قال في حق أزواج النبي ﷺ وهو يخيرهن ثم يعظهن: ﴿وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ٣٣﴾ [الأحزاب:٣٣].

فالأهل في الموضعين هم الزوجات، فهؤلاء هم من نفى عنهم الله في كتابه الرجس، وسماهم أهل البيت، وهن أزاج النبي ﷺ.

وقد ورد في السُنة عن عائشة ﵂، قالت: خرج النبي ﷺ غداة وعليه مرط مرحل، من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[1].

وهذا دخول في الحقيقة الشرعية بالتبع، فأدخلهم النبي ﷺ ودعا لهم بما دعا القرآن، بذهاب الرجس والتطهير.

أما الآل، فلم يذكر في القرآن إلا بمعنى الأتباع، وهو الاستعمال الأشهر والأوسع لغة، ولا يستعمل بمعنى الأهل إلا تبعًا، فجاء في القرآن «آل عمران» و«آل إبراهيم» و «آل فرعون»، والمقصود في كل ذلك الأتباع الذين يرجعون إلى المتبوع، وهو أصل معنى «آل» أي رجع الأمر إلى حقيقته، ومنه أتت كلمة «تأويل» أي بُينت حقيقة الشيء ومرجعه.

وقد تستخدم لفظة آل» بمعنى أهل -كما أسلفت- وهي عائدة في الأصل للمعنى السابق، فالأهل هم بعض متبوعي الرجل.

(١) رواه مسلم (٢٤٢٤)، وغيره.

فإذا علمت ذلك، فإن الفقهاء قد اختلفوا في المقصود بآل النبي ﷺ على أقول، سنجملها هنا دون نقاش إلا بالقدر الذي يهمنا. فقيل: هم الذين حرمت عليهم الصدقة -ثم اختلفوا في تحديد من هم الذين حُرمت عليهم الصدقة-. وقيل: إن آل النبي ﷺ هم ذريته وأزواجه خاصة. وقيل: إن آله ﷺ هم أتباعه إلى يوم القيامة، وهو قول جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، ذكره البيهقي عنه، ورواه عنه سفيان الثوري وغيره، واختاره بعض أصحاب الشافعي، حكاه عنه أبو الطيب الطبري في تعليقه، ورجحه النووي في شرح مسلم واختاره الأزهري وهو قول نشوان الحميري. وقيل: إن آله ﷺ هم الأتقياء من أمته حكاه القاضي حسين والراغب وجماعة[1].

قال ابن القيم في مناقشته للقول بأن الآل هم أتباعه إلى يوم القيامة: وأما القول بأن آل النبي ﷺ أمته وأتباعه إلى يوم القيامة، فقد احتج له بأن آل المعظم المتبوع هم أتباعه على دينه وأمره قريبهم وبعيدهم. قالوا: واشتقاق هذه اللفظة تدل عليه فإنه من آل يؤول إذا رجع ومرجع الأتباع إلى متبوعهم؛ لأنه إمامهم وموئلهم. قالوا: ولهذا كان قوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ

(١) نقل هذه الأقوال ابن عبد البر والنووي وابن القيم وغيرهم، وهي مبثوثة في كتب الحديث والفقه الإسلامي.

لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴿٣٤﴾﴾ [القمر:٣٤]، المراد به أتباعه وشيعته المؤمنون به من أقاربه وغيرهم. وقوله تعالى: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر:٤٦]، المراد به أتباعه.

واحتجوا أيضًا بأن واثلة بن الأسقع روى أن النبي ﷺ دعا حسنًا وحسينًا فأجلس كل واحد منهما على فخذه، وأدنى فاطمة رضي الله عنها من حجره وزوجها ثم لف عليهم ثوبه ثم قال: «**اللهم هؤلاء أهلي**» قال واثلة فقلت يا رسول الله وأنا من أهلك فقال «**وأنت من أهلي**» رواه البيهقي بإسناد جيد[1].

قالوا: ومعلوم أن واثلة بن الأسقع من بني ليث بن بكر بن عبد مناة، وإنما هو من أتباع النبي ﷺ[2].

ومع أن ابن القيم قد ذهب إلى تضعيف هذا القول وترجيح القول الأول أو الثاني، إلا أنه فتح عيوننا على مواطن القوة في ترجيح هذا القول، وهو ما يجعل من ترجيح هذا القول أسهل، وهو المتوافق مع دلالات اللغة وأحاديث النبي ﷺ الأخرى.

فإن الأهل في اللغة لا تطلق على الآل، وقد فرق القرآن

(١) رواه ابن حبان في صحيحه (٦٩٧٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٨٧٠).
(٢) جلاء الأفهام (١/ ٢٢٠).

بين الإطلاقين، وأما ما ورد بلفظ «آل» في تحريم الصدقة على «أهل البيت» فهو من جواز إطلاق لفظ آل على أهل، لا العكس، فالأهل داخلون في الأتباع، وهم الآل.

قال ابن القيم في بيان تضعيف أن آل بمعنى أهل: وهذا القول ضعيف، لأمور:

أولًا: لأنه لا دليل عليه.

ثانيًا: أنه يلزم منه القلب الشاذ من غير موجب مع مخالفة الأصل.

ثالثًا: أن الأهل تضاف إلى العاقل وغيره والآل لا تضاف إلا للعاقل.

رابعًا: أن الأهل تضاف إلى العلم والنكرة والآل لا يضاف إلا إلى معظم من شأنه أن غيره يؤول إليه.

خامسًا: أن الأهل تضاف إلى الظاهر والمضمر، والآل من النحاة من منع أضافته إلى المضمر ومن جوزها فهي شاذة قليلة[1].

وأما ورود أحاديث تفيد إطلاق لفظة «آل» على من تحرم

(١) جلاء الأفهام (١/ ٢٠٣)، بتصرف.

عليهم الصدقة من الأهل -وهو ما استدل به ابن القيم على ضعف هذا القول-، فلا يلزم، فإنه قد تقرر أن الأهل هم جزء من الآل، فأتباع الرجل قد يكونوا من أهله ومن غيرهم.

وخلاصة القول، أن هناك فرقًا بين «أهل» و «آل»، فأهل لقرابة النبي ﷺ، وآل لعموم أتباعه.

وبهذا يكون مصطلح «آل النبي» شامل لجميع البشر ممن صدقوا برسالة النبي عليه الصلاة والسلام، وهذا ما يتوافق مع طبيعة الرسالة المحمدية الذي تتميز بها عن غيرها، كالعالمية، بعكس من حصر «الآل» بالذرية والقرابة وجعلوا الشرف والكرامة مرتبطة بالنسب، وجعلوا الولاية في الإسلام من حق أسره، بل ذرية وسلالة بعينها، وكأنهم يرون أن النبي أرسل ليقول للعلمين: إن أكرمكم وأطهركم إطلاقًا هم مَن يكونون من نسبي، فالكرامة مرتبطة بالانتساب إلى سلالتي، ناسين أو متناسين إن الله قد كرم البشر أولًا على جميع من خلقهم بالبشرية، ثم جعل الكرامة في ما بينهم بالتقوى والاستقامة والعلم[1].

(١) الجملة الأخيرة مستفادة بتصرفٍ من كتاب: الإقناع أن آل النبي هم الأتباع، لخالد محمد شويل، ص (١١).

تحريم الزكاة ليس دليل فضل

ممـا يتفاخـر بـه بعـض بنـي هاشـم أن صدقـة الـزكاة محرمـة عليهـم، ويعـدون هـذه مزيـة لهـم علـى غيرهـم.

ومـع اختـلاف الفقهـاء فـي مَنهـم الذيـن تحـرم عليهـم صدقـة الـزكاة مـن بنـي هاشـم علـى أقـوال، إلا أن ذلـك برمتـه لا يعنـي تفضيـلًا أبـدًا، ومرجعـه إلـى تحاشـي النبـي ﷺ مـن أن يقـال إنـه يأخـذ أمـوال المسـلمين لقرابتـه فيكـون كالأجـرة علـى تبليـغ ديـن الله تعالـى.

فعلـى هـذا منـعَ أي وسـيلة تقـرب مـن هـذا الأمـر، ليصفـوا تبليغـه لديـن ربـه دون كـدرٍ مـن أقـوال النـاس أنـه يكـرس نبوتـه وتبليغـه لينتفـع أقربـاؤه مـن عائـدات الـزكاة والصدقـات.

وهـذا هـو عيـن مـا خالفـه السـلاليون، فإنهـم قـد صدعـوا رؤوس الأمـة وشـغلوها بحقهـم فـي الخُمـس، وجبـي أمـوال الناس والتكاثـر بهـا، وكأن ملـة الإسـلام مـا جـاءت إلا لإثرائهـم وإلـزام النـاس بدفـع أموالهـم إليهـم، فأيـن هـم مـن هـذا فـي مقابلـة حرص

النبي الكريم على عدم مساس أموال الناس ومنع أقربائه منها، ولذلك حرمت على مواليه ﷺ أيضًا، قال ﷺ: «**إن مولى القوم من أنفسهم، وإنَّا لا تحلُّ لنا الصدقة**»[1].

ليس لتحريم صدقة الزكاة عليهم مزية، فصدقة الزكاة كذلك محرمة على الموالي كما في الحديث السابق، ومحرمة على الأغنياء والأقوياء: عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «**لا تحل الصدقة لغنى ولا لذي مِرَّة سَوى**»[2].

ولا يجوز لكل أحدٍ أن يدفع صدقة زكاته لأهله، وهم زوجه ووالداه وأولاده، لأنه ينفق عليهم وجوبًا.

فهل كانت مزيةً لهم؟ لا.

بل لاعتبارات أخرى، وهو الأمر ذاته في منع الزكاة على أقارب رسول الله ﷺ، خوفًا من أن يقال محمد ﷺ يستخدم دعوته وحب الناس له لتدفيعهم أجرة ما يبلغهم إياه من أموالهم، كما أسلفت.

وأما التعليل بحديث: «**إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد إنما**

(١) رواه أبو داود (١٦٥٠)، والترمذي (٦٥٧) وغيرهما.
(٢) رواه أبو داود (١٦٣٣)، والترمذي (٦٥٢)، والنسائي (٥/ ٩٩)، وابن ماجه (١٨٣٩).

هي أوساخ الناس»[1]، فباعتبار أن كل المال وسخ -مالم يُزكَّ- يحتاج لتطهير، والزكاة تطهره، فهي بمنزلة الماء الذي يُطهر به الثوب، فالذي يتناثر من الثوب بعد تطهيره يكون وسخًا، فهذا الوسخ الذي حصل بغسل الثوب هو نظير هذه الزكاة التي تطهر الإنسان وماله، وهذا يتوافق مع قول الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [التوبة:١٠٣]، كما يتوافق مع معنى أنه لا يُزكى بالمال على الأهل، لأنه تطهير في الأصل لحقهم.

وهنا تساؤلات وأجوبة، رأيتُ أن أنقلها لك بنصها:

كيف تكون الصدقة أوساخ الناس، والله وصفها بالمُطَهِرَة فقال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم﴾ [التوبة:١٠٣]؟

كيف تكون الصدقة من الأوساخ ثم يقبلها الله، وقد أخبرنا الرسول ﷺ أن الله لا يقبل إلا طيبًا، فقال: «**إن الله طيب لا يقبل إلا طيبًا**»[2]، ولو كانت الصدقة وسخًا، لما قبلها الله، تنزه وتعالى.

(١) رواه مسلم (١٠٧٢).
(٢) رواه مسلم (١٠١٥).

كيف تكون من الأوساخ، والله أحلها للمسلم المحتاج، ولو كانت وسخًا لحرمها عليه، لأن الله يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة:١٧٢]، فهل أحل له أكل الوسخ، وتعاطي الخبث؟!!

بل امتن علينا سبحانه بأنه أرسل إلينا نبيًا نظيفًا، ورسولًا طاهرًا، يُحل لنا الطيبات، ويحرم علينا الخبائث، ولو كانت الصدقة من الأوساخ، فكيف يحلها لنا الطيب الطاهر ﷺ؟! قال سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأعراف:١٥٧].

ولو كانت الصدقة من الأوساخ فكيف يأخذها الله، ويجعلها في أعمال العبد المقبولة ؟! قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٤﴾﴾ [التوبة:١٠٤].

بل كيف يباركها، وينميها، ويزيدها ويربيها، قال تعالى: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [البقرة:٢٧٦]، وقال

رسول الله ﷺ «**إن الله يأخذ صدقة أحدكم بيمينه ويربيها له كما يربي أحدكم فَلُوَّه أو فصيله**»[1]، حاشا الله أن يأخذ الأوساخ، ويربي الأنجاس.

وهل يعقل أن يسمح الرسول ﷺ لأمته بأكل الوسخ، ويصون قرابته؟!

هل من المعقول أن يسمح لأبي بكر -مثلًا- أو عمر أو سعد أو معاذ أو خالد بأكل الوسخ الذي منع منه عليًّا والعباس، والحسن، والحسين؟!!

إذن بعد هذه الأسئلة التي أراها منطقية، هل يعني ذلك أنني أرد الحديث الصحيح، وما معنى أوساخ الناس؟

والجواب.. معاذ الله أن أرد حديثًا صح عن رسول الله ﷺ، لكنني فقط هنا اعترض على المفهوم الذي فهمه هذا أو ذاك، مع حفظي لمكانة هذا، ومقام ذاك، خاصة وقد سقت من المحكم مالا يصمد أمامه المتشابه، فما بالك بمفهوم هذا الشخص أو ذاك؟!

فليس معنى إنما هي أوساخ الناس أي في ذاتها وحقيقتها،

(١) رواه البخاري (١٤١٠)، بلفظ قريب.

وإنما المعنى أنها تزيل أوساخ الناس وتطهرهم من البخل، والشح، والأثرة، وتفعل كما تفعل الصلاة التي وصفها الرسول بالمُطَهِرَة فقال: «**أرأيتم لو أن نهرًا بباب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمساً، هل يُبْقي من درنه شيئاً**»، **قالوا: لا يبقي من درنه شيئاً قال: كذلك الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا**»[1].

إذن الصدقة جُعِلت لتطهير الأنفس من الشح، وليس مكسبًا ماليًا لأهل البيت، أو دعمًا اقتصاديًا لبني هاشم، وهذا هو الذي يتناسب مع جمال الدين، ويصون مقام النبي الأمين.

فعلّة تحريمها على بني هاشم -والله أعلم- إنما هو لصيانة عرض النبي، ومكانته، ولو سمح لقرابته بأخذ الصدقة، لقال الناس إنما تدعونا لكي تأخذ أموالنا فتنفقها على أهلك، وتَتَمتع بها قرابتك، ولذلك كان شعار كل نبي (قل لا أسألكم عليه أجرًا).

فلو أكل منها النبي، أو ترك قرابته يأكلون منها لتعلقت بعرضه التهمة المشابهة في قذارتها للأوساخ المحسوسة التي قد تتعلق بجسد الإنسان.

وليس في النص الرفع من شأن قبيلة على قبيلة، أو نسب

(١) رواه البخاري (٥٢٨) ومسلم (٦٦٧).

على نسب، وإنما تنزيه الداعية الأول وصيانة دينه ودعوته عما في أيدي الناس، ولذلك حرمها على موالي بني هاشم كما حرمها على بني هاشم أنفسهم لأن العلة واحدة.

ولأن النبي ﷺ قد مات، ومات كل قريب له، ولم يعد هناك أي تهمة قد تلحقه من أكل المحتاج للصدقة، فقد زال مانع المنع على بني هاشم ولن يُطعن في دعوة النبي إذا صُرفت الصدقة اليوم لفقيرهم كما تصرف للفقراء من غيرهم، فلم يعد له قرابة حتى يقال إنما يُعطي محمد قرابته، ويصرف أموالنا على أهل بيته.

والحكم يدور مع علته وجودًا أو عدمًا، فأصبح حالهم كحال غيرهم، والله أعلم[1].

ثم إن المحرم على بني هاشم وقتها هو صدقة الزكاة الواجبة فقط، أما صدقة التطوع فلا، فكيف تكون تلك أوساخًا وهذه غير أوساخ؟!

وأخذ الصدقة بشكلٍ عام ذلٌ، وإنما تحل كما تحل الميتة لمن احتاج إليها، ولذلك فكل غير محتاج لها محرمٌ عليه أخذها.

(١) هذه مقالة منشورة على الشبكية، للشيخ محمد عيضة شبيبة، نقلتها بنصها، وقمت بتحقيقها، وفيها فوائد بديعة ذكرها ابن عبد البر في التمهيد، وغيره.

ومن هنا، فليس منعها دليل تميز، ولو كان كذلك فالمتميزون كثيرٌ إذًا كما أسلفت، ولو كان دليل تميز وتفضيل وفخر لتركوا أخذ الخُمس أيضًا!

الخُمس

هـذه القضيـة ليسـت مـن القضايـا الشـائكة فـي الفقـه الإسـلامي، وليسـت مـن القضايـا الحتميـة فيـه أو الملتبسـة، لكننـا إذا قلنـا إن حـب السـلطة هـو المحـرك الفعلـي لـكل الصراعـات التـي تخوضهـا السـلالة الهاشـمية وأنصارهـا، فـإن حـب المـال «الخُمـس» هـو الجنـاح الآخـر لهـذا المحـرك!

قـد تقـول: إنهـم إن وصلـوا للحكـم، وصلـوا للثـروة والإثـراء كمحصلـة ثابتـة، أقـول لـك نعـم، لكـن هـل يصلـون دائمًـا للحكـم والسـلطة؟ وهـل كلهـم يصـل للحكـم والسـلطة؟

ولئـن كان يهتـم بالحكـم والسـلطة كبراؤهـم فقـط، فـإن الاهتمـام بالخُمـس منصـب منهـم جميعًـا، ولـذا يحـرص بعـض مَن لا خـلاق لهـم مـن جهـال العـرب والعجـم علـى شـراء مشـجرات نسـبٍ هاشـمي؛ ليُوجبـوا لأنفسـهم الخُمـس مـن أمـوال النـاس، وليدفـع النـاس إليهـم أموالهـم، بسـبب جهـل النـاس لهـذه القضيـة مـن جهـة، واسـتغلالها اسـتغلالًا كبيـرًا مـن جهـة الشـيعة فـي هـذا

الزمان والأزمان التي قبل، حتى عدّوا دفع الخُمس أصلًا من أصول الدين، بل هو عندهم أهم من الزكاة التي هي ركن من أركان الإسلام!

تنبيهات مهمة جدًا:

ومن هنا ينبغي التنبيه بشكلٍّ جدي لمسائل مهمة قبل مواصلة الحديث عن هذه القضية:

أولًا: موضوع الخمس برُمَّته، إنما هو من أموال الكفار الذي يغنمه المسلمون، باتفاق العلماء، وليس في أموال المسلمين، ولا يؤخذ من مال المسلمين شيء غير الزكاة، وعلى المسلمين أن يتنبهوا لهذه المسألة، فلا خُمس ولا خُمس خُمسٍ في مال مسلم، ولم يقل به أحدٌ غير الشيعة الذين يأكلون أموال الناس بالباطل.

ثانيًا: الكلام عن خمس الخمس، وليس عن الخمس، وينبغي التنبه لهذه المسألة، فهو واحد من خمسة من خمسة وعشرين، وقيل بل واحد من ستة من ثلاثين، لأن آية سورة الأنفال ذكرت خمسة أصناف، وقيل ستة أصناف يتوزع عليهم الخُمس، كما سيأتي.

ثالثًا: هذه المسألة كما نوهت قبلُ = مسألة فرعية من مسائل الفقه، يجوز فيها الخلاف، بل قد وقع الخلاف فيها بشكل واضح وكبير كما سترى، فليست من مسائل أصول الدين أو من مهمات الإسلام كما تصوره السلالة وشيعتها.

نعود لقضية الخُمس:

الأصل فيها قول الله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الأنفال:٤١]، فالآية تتحدث عن قسمة الغنائم المأخوذة من الكفار، وجعلت قسمتها على خمسة، وقيل بل على ستة: (الله تعالى، ورسوله ﷺ، وذوي القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل).

فالكلام هنا في عدة مسائل:

المسألة الأولى: مما يُخرج الخُمس؟:

نصّت الآية أنه مما ﴿غَنِمْتُم﴾، أي من الكفار، بحربٍ أو فيء، أي من دون حربٍ كصلح أو غيره-، ولا يجوز في مال الذمي، ولا يخرج من مال مسلمٍ أبدًا، **وهذا هو ما عليه عموم المسلمين.**

وقالت الشيعة الإمامية: أن الخُمس يُنزع من غنائم الحرب، ومن كل مال المسلم، فيؤخذ من:

١. الغنائم الحربية من الكفار الذين يحل قتالهم.

٢. ومما يستخرج من المعادن كالذهب والفضة والنحاس والحديد والكبريت والنفط وغيرها.

٣. ومن الكنوز المستخرجة من مدافنها أرضاً كانت أم جداراً أم غيرهما.

٤. ومما يُخرج بالغوص من البحار أو الأنهار الكبار مما يتكون فيها من اللؤلؤ والمرجان وغيرهما من الأشياء الثمينة.

٥. ومن الحلال المختلط بالحرام في بعض صوره.

٦. ومن الفوائد والأرباح المستحصلة من تجارة أو صناعة أو حيازة أو أي مكسب آخر، ومثلها ما يملكه الشخص بهدية أو وصية، وما يأخذه من المعونات والمساعدات، والإرث في بعض الحالات[1].

والخمس عندهم أهم من الزكاة، لذا يصبون اهتمامهم عليه ولا يلتفتون للزكاة، فهي لا شيء مقارنة بعوائد الخمس!

(١) ينظر: منهاج الصالحين للطباطبائي، وملحقاته، والوجيز في أحكام العبادات، السيستاني، مسألة رقم (١٥٢).

وقالت الزيدية: يجب الخُمس على كل غانم في ثلاثةٍ:

الأول: صيد البر والبحر وما استُخرج منهما أو أُخذ من ظاهرهما كمعدن وكنزٍ، ودررٍ وعنبر، ومسك، ونحل، وحطب، وحشيش، لم يُغرسا ولو من ملكه أو ملك الغير، وعسلٍ مباح.

الثاني: ما يُغنم في الحرب ولو غير منقول إن قُسم إلا مأكولًا له ولدابته لم يعتض منه ولا تعدى كفايتهما أيام الحرب.

الثالث: الخراج والمعاملة وما يؤخذ من أهل الذمة[1].

ولقد كفانا الشوكاني ﷺ الرد على ما نص عليه متن الأزهار، وهو أهم كتاب معتمد لدى الزيدية، فقال في السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: اعلم أن هذه الشريعة المطهرة وردت بعصمة أموال العباد، وأنه لا يحل شيء منها إلا بطيبة من أنفسهم، وأن خلاف ذلك = من أكل أموال الناس بالباطل، وقد ثبت في الكتاب والسنة أن الله سبحانه أحل لعباده صيد البر والبحر، فما صادوه منهما فهو حلال لهم داخل في أملاكهم كسائر ما أحل الله لهم، فمن زعم أن عليهم في هذا الصيد الحلال خُمسة أو أقل أو أكثر لم يقبل منه ذلك إلا بدليل

(١) كتاب متن الأزهار، ص (٢٦).

يصلح لتخصيص الادلة القاضية بعصمة أموال الناس، وينقل عن الأصل المعلوم بالضرورة الشرعية. ولم يكن ها هنا دليل قط، بل إيجاب ذلك سببه توهم دخول الصيد تحت عموم قوله تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ﴾ [الأنفال: ٤١]، وهو توهم فاسد وتخيل مختل...[1].

والخلاصة أنه لا خُمس في مال مسلم، إلا عند الشيعة الإمامية والزيدية، وقد توسعوا في ذلك بما يُشعر بأن المقصود هو جباية الأموال، وأكل أموال الناس بالباطل، وليس مجرد فهمٍ لكتاب الله تعالى.

المسألة الثانية: كم هم أهل الخُمس؟:

ذكرت الآية ستة أصناف، هم: الله تعالى، ورسوله، وذوو القربي، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل. وقيل: بل خمسة أصناف، وعدّوا سهمي الله ورسوله سهمًا واحدًا[2].

المسألة الثالثة: هل للهاشميين نصيب في الخُمس؟:

الشيعة الإمامية والزيدية يقسمون الخُمس قسمين، فيجعلون

(١) السيل الجرار، الشوكاني (٢/ ٩٣)، وله ﷺ مناقشة مستفيضة في نفس الموضوع، وقد ردَّ كلام صاحب متن الأزهار كله تقريبًا، إلا ما وافق فيه أهل السُنة من ذلك.
(٢) ينظر: المغني (٧/ ٢٩٩).

سهمًا لرسول الله، وبقية الأسهم (سهم ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) كلها لبني هاشم، فيجعلون المقصود: ذوي قربى الرسول، وأيتامهم ومساكينهم وابن سبيلهم!

قال صاحب متن الأزهار الزيدي: ومصرفه -أي الخمس- مَن في الآية، فسهم الله للمصالح، وسهم الرسول للإمام، إن كان وإلا فمع سهم الله، وأولو القربى هم الهاشميون المحقون وهم فيه بالسوية ذكرًا وأنثى غنيًا وفقيرًا ويخصص إن انحصروا وإلا ففي الجنس، وبقية الاصناف منهم[1]. أي: المقصود باليتامى والمساكين وابن السبيل في الآية مَن كانوا من بني هاشم!

وقد رد الإمام الشوكاني على هذا الزعم فقال: قوله: «وبقية الاصناف منهم»، هذه دعوى مجردة وتقييد القرآن الكريم بمجرد الرأي الذي لا دليل عليه، والحق أن لليتامى على العموم سهم من الخمس وكذلك للمساكين وأبناء السبيل، فالقول بأن هذه الثلاثة الأسهم تُصرف في سهم ذوي القربى بعيدٌ من الحق بعدًا شديدًا ومخالف للنصوص القرآنية مخالفة بينة[2].

(١) كتاب متن الأزهار، ص (٢٦).
(٢) السيل الجرار، الشوكاني (٢/ ٩٥)،

واختلف أهل السُنة في تحديد الأصناف المستحقة للخُمس: فقالت الحنفية: يصرف على اليتامى والمساكين وابن السبيل، وليس لذوي القربى شيء بعد وفاة رسول الله.

وقالت المالكية: يعود إلى بيت المسلمين، فيصرفه إمام المسلمين على مصالح المسلمين كلهم.

وقالت الشافعية والحنابلة: يقسم على الخمسة الأصناف المذكورين في الآية، فسهم الله ورسوله للإمام يصرفه على مصالح المسلمين، والسهم الثاني لذوي القربى لبني هاشم، والسهم الثالث سهم اليتامى، فيصرف عليهم، والسهم الرابع سهم المساكين فيصرف عليهم، والسهم الخامس لابن السبيل.

وروي عن الحسن وقتادة في سهم ذي القربى كانت طعمة لرسول الله ﷺ في حياته فلما توفي حمل عليه أبو بكر وعمر في سبيل الله، وروى ابن عباس أن أبا بكر وعمر قسما الخمس على ثلاثة أسهم، ونحوه حكي عن الحسن بن محمد ابن الحنفية، وهو قول أصحاب الرأي قالوا يقسم الخمس ثلاثة: اليتامى والمساكين وابن السبيل وأسقطوا سهم رسول الله ﷺ وسهم قرابته[1].

(١) ينظر المغني (٧/ ٢٩٩).

فالذي عليه عمل أبي بكر وعمر، وهو ما وافقهم فيه: علي ابن أبي طالب، وابن عباس، ومحمد ابن الحنفية، والحسن البصري، وقتادة وأبو حنيفة وأصحابه، ومالك وأصحابه، أنه ليس لبني هاشم شيء في الخمس، وأنه إما يقسم بين الثلاثة الأصناف، اليتامى والمساكين وابن السبيل، كما هو مذهب الحنفية، أو يُرد إلى بيت مال المسلمين، فيصرف في مصالحهم، كما هو مذهب المالكية.

وهذا المذهب هو الراجح، لأمور، منها:

الأول: أن هذا هو فهم الخلفاء الراشدين المهديين، وهو فعلهم، ولذلك لم يعطهم أبو بكر ولا عمر، إلا كما يُعطى بقية المسلمين.

الثاني: أن هذا هو المنسجم مع حديث أن النبي ﷺ لم يورث دينارًا ولا درهم، وما ورثه فهو صدقة، ومال الخمس إنما كان يحصل بسبب رسول الله ﷺ.

الثالث: أن كبار المعنيين من بني هاشم لم يأخذوا الخمس، وعلى رأسهم علي وابن عباس -واختلفت الرواية عنه- ومحمد ابن الحنفية.

الرابع: أنه مقتضى العدل، فالأصل في الغنيمة أن تقسم على من غنمها، ثم إن تعدت فلعموم المسلمين، وتخصيص فصيل منهم منافٍ للعدل، وإنما خُصصوا ابتداءً لأجل رسول الله، أو أنهم لم يخصصوا أبدًا كما سيأتي.

الخامس: أن هذا هو المنسجم مع عدم طلب الأجرة، ليتحقق قول الله تعالى على لسان نبيه: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ﴾ [الأنعام:٩٠]، فإذا كان يصل قرابته الخُمس دون الناس فهو كالأجر.

لمن خُمس الركاز؟

المقصود بالركاز هو استخرج ما دفن في الجاهلية والكفر، فمن وجد شيئًا من دفنهم فهو ركاز، أما ما كان من دفن الإسلام، ووجد عليه علامات تدل على أنه من دفن الإسلام فيُعامل معاملة اللُقطة.

ثم اختلف الفقهاء في الركاز، هل فيه الخمس أم الزكاة:

فذهبت الحنفية والملكية أنه يُعامل معاملة خُمس الغنائم، وعلى هذا، وبناءً على قولهم السابق فيمن يُصرف لهم الخُمس، فيكون تقسيم الركاز كالتالي: خُمس الركاز لليتامى

والمساكين وابن السبيل، على قول الحنفية، أو لبيت المال على قول المالكية، والأربعة الأخماس الأخرى لواجد الركاز.

وذهب الحنابلة إلى أن في الركاز الخُمس، ويقسم على الأصناف الخمسة، بناءً على رأيهم في تقسيم خُمس الغنيمة.

وذهبت الشافعية ورواية للحنابلة إلى أنه يجب صرف خمس الركاز مصرف الزكاة، قال النووي: هذا هو المذهب[1].

الخلاصة:

لا يحل مال أمرئ مسلم إلا بما أوجبه الله عليه أو بما طابت به نفسه، والاستطالة في أموال الناس بلا موجب حرام، وهو نوع من الشحاذة إن أُخذ بحياء، وغصب إن أخذ بقوة، ومؤداه إلى أكل أموال الناس بالباطل.

وقد كان النبي ﷺ شديد التحرز في المال، وهو رسول الله الذي يفتديه الناس بأرواحهم وأموالهم، فما بال هؤلاء

(١) ينظر في مراجع مذاهبهم وتفصيلاتها: الإجماع (١٠٢)، وفتح القدير (١/ ٥٣٩)، وحاشية ابن عابدين (٢/ ٣٣٧)، والشرح الصغير (١/ ٢٣٠- ٢٣١)، وحاشية الدسوقي (١/ ٤٨٩)، وتحفة المحتاج (٣/ ٢٨٦- ٢٨٧)، ونهاية المحتاج (٣/ ٩٨)، وشرح منتهى الإرادات (٢/ ٢٥٣)، وكشاف القناع (٤/ ٤٤٨ و٤٥٢- ٤٥٣)، الإنصاف مع المقنع والشرح الكبير (٦/ ٥٩٤- ٥٩٥).

المتمسحين بنسبه يستحلون أموال الناس، ويوجبون عليهم مالم يوجبه الله ورسوله؟!

ومن هنا أقول: قد يكون -والعلم عند الله- أنه ليس المقصود بذوي القربى في الآية: أي قرابة رسول الله، بل مثلها مثل اليتامى والمساكين وابن السبيل، فالمقصود كل قريب لكل مسلم، وذلك لأمور:

أولًا: لأنه لو كان معناه قرابة رسول الله، لكان يشبه التعارض مع قول الله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا﴾ [الأنعام:٩٠]، فإن إعطاءهم بلا سبب يشبه أن يكون كالأجر، وإنما كانوا يعطوا في عهده ﷺ، لأنه كان يقود المعارك بنفسه، وهو مشغول بأعباء النبوة، فكان ينفق عليهم من هذا السهم، حتى لا ينشغل بهم وبمعاشهم، ولذلك كان له سهم أيضًا.

ثانيًا: قول النبي ﷺ: «**يا أيها الناس إنه ليس لي من هذا الفيء شيء ولا هذا -ورفع اصبعيه- إلا الخمس، والخمس مردود عليكم**»[1]، فصرح أن الخمس يُرد على المسلمين.

ثالثًا: أن الصحابة بعد موته ﷺ فهموا هذا الأمر، فلم يعطهم أبو بكر ولا عمر، لذلك كان ذلك هو ما ذهب إليه

(١) رواه أبو داود (٢٦٩٤)، وحسنه الألباني.

ابن عباس في رواية عنه، وابن الحنفية وغيرهم.. وهذا تابع لما قبله.

رابعًا: أن الصحابة اختلفوا بعد موته ﷺ في تقسيم الخمس، فبعضهم قال سهم الله ورسوله وذوي القربى يُرد في سبيل الله، في شراء السلاح وغيره، وبعضهم قال: بل يُعطاه أقارب الخليفة، وبعضهم قال: بل يُعطف على اليتامى والمساكين وابن السبيل، وهذا يدل على اختلافهم في المعنى من قوله تعالى: (ولذي القربى).

خامسًا: أن النبي ﷺ أخبر أنه لا يورث دينارًا ولا درهمًا، قال ﷺ: «**لا نورث ما تركناه فهو صدقة**»[1]. فإن كان قد فرض لهم هذا -وحاشاه- فأي ميراث أكبر منه؟!

ولذا، فينبغي أن يعامل أبناء السلالة الهاشمية معاملة المسلمين جميعًا، فقراؤهم وأيتامهم ومساكينهم وأبناء السبيل منهم كفقراء بقية المسلمين وأيتامهم ومساكينهم وأبناء سبيلهم لهم من الخمس جميعًا، ولهم من الزكاة إن كانوا من مستحقيها.. والله أعلم.

(١) رواه البخاري (٣٧١٢)، ومسلم (١٧٥٧).

ويطهركم تطهيرًا.. من المقصود؟

سبق قريبًا أن أشرت إلى أن قول الله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب:٣٣]، نزلت في أزواج النبي ﷺ، وهن المعنيات ابتداءً بهذه الآية، فصدر الآية وسياقها كله يوضح هذا بجلاء.

لكنه قد ورد في السُنة عن عائشة رضي الله عنها، قالت: خرج النبي ﷺ غداة وعليه مرط مرحل، من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[1].

وهذا دخول في الحقيقة الشرعية بالتبع، فأدخلهم النبي ﷺ ودعا لهم بما وصف القرآن به أزواج النبي ﷺ، بذهاب الرجس والتطهير.

(١) رواه مسلم (٢٤٢٤)، وغيره.

والقرآن في أزواج النبي ﷺ يخبر بالتطهير، وقد كان، فهن الطاهرات المطهرات، ودخول من أدخلهم النبي ﷺ وقع كذلك، فمن أين سُحبت الآية لتشمل كل مدعٍ للنسب إلى يوم القيامة؟

هذا فهمٌ يأباه النص الذي أخبر، والواقع الذي يشهد، فكم من مدعٍ الانتساب لهذا البيت ثم هو ليس طاهرًا، قد ظهر فسقه وفحشه!

فالتطهير محصور فيمن نصت عليهن الآية، وهن أزواج رسول الله ﷺ، ثم من دعا لهم النبي ﷺ بالتطهير، كما في الحديث، ولا ينسحب إلى غيرهم، ومن يقول غير ذلك فهو يكابر النص والعقل والواقع، ويقع في تكذيب النص القرآني الذي أخبر بشيءٍ ثم هو يرى نماذج كثيرة جدًا عكس ما أخبر!

تكافؤ النسب في الزواج.. شرط جاهلي

من عُبِّيّة الجاهلية التي استمرت في الإسلام وعشعشت وفرخت وباضت، قضية التكافؤ في النسب في الزواج، وعلى رغم الجلبة الطويلة في هذا الموضوع واقعًا وفي كتب الفقه وغيرها، إلا أنك لا يمكن أن تجد نصًا واحدًا عن الله تعالى أو رسوله في اشتراط هذا الشرط الجاهلي، الذي كان من مقاصد الإسلام أساسًا هدم هذا التفاخر بالأنساب الذي انسحب إلى واقع الناس الاجتماعي بكل تفاصيله.

ومع أن كتب الفقه قد سودت كثيرًا بهذا الموضوع إلا أن جمهور علماء المسلمين -بحمد الله- قديمًا وحديثًا لم يقعوا في خطيئة اشتراط التكافؤ في النسب، وإن كان بعضهم يجعله معتبرًا لا شرطًا.

واعتبارهم ذلك له بناءً على ضغط الواقع الذي كان الأصل أن يسعوا لتغييره لا للتقعيد له، لكن سوط الجمهور وصوتهم قد يغلب أحيانًا.

والكفاءة التي اشترطها الله ورسوله هي الكفاءة في الدين، وما سواها فباطل، من عُبيات الجاهلية وأثقالها.

قال البخاري في صحيحه: باب الأكفاء في الدين، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴿٥٤﴾﴾ [الفرقان]، ثم ساق قصة سالم مولى أبي حذيفة، وفيها أن أبا حذيفة زوجه من ابنة أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة[1]، وذكر تزويج المقداد بن الأسود، وكان من حلفاء قريش، بضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب[2].

وهذا يدل على أن الكفاءة ليست معتبرة بالنسب وإلا لما جاز لسالم المولى أن يتزوج من هند، ولا المقداد أن يتزوج من ضباعة لو كان النسب معتبرًا.

ثم ساق البخاري في ذات الباب حديث: «**تنكح المرأة لأربع..**»، وفيه: «**فاظفر بذات الدين تربت يداك**»[3]، وحديث أنه: مرَّ رجل على رسول الله ﷺ، فقال: «**ما تقولون في هذا؟**» قالوا: حري إن خطب أن ينكح، وإن شفع أن يشفع، وإن قال أن يستمع، قال: ثم سكت، فمرَّ رجل من فقراء المسلمين، فقال:

(١) رواه البخاري (٥٠٨٨).
(٢) رواه البخاري (٥٠٨٩).
(٣) رواه البخاري (٥٠٩٠).

«**ما تقولون في هذا؟**» قالوا: حري إن خطب أن لا ينكح، وإن شفع أن لا يشفع، وإن قال أن لا يستمع، فقال رسول الله ﷺ: «**هذا خير من ملء الأرض مثل هذا**»[1].

وبهذا يردهم الرسول ﷺ للموازين الصحيحة والمعايير الحقيقية للكفاءة في الزواج، وهو الدين.

وناقش ابن عبد البر هذه المسألة في كتابه التمهيد، وأطال النَفَس فيها، واستدل بقصة فاطمة بنت قيس وأمر النبي ﷺ إياها بنكاح أسامة بن زيد.

قال: وأما قوله: انكحي أسامة بن زيد، قالت فنكحته، ففي هذا جواز نكاح الموالي القرشية، وأسامة بن زيد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ، وهو رجل من كلب، وفاطمة قرشية فهرية أخت الضحاك بن قيس الفهري، وهذا أقوى شيء في نكاح المولى العربيةَ والقرشية، ونكاح العربي القرشيةَ، وهذا مذهب مالك، وعليه أكثر أهل المدينة.

روى ابن أبي أويس عن مالك قال: لم أر هذا من أهل الفقه والفضل، ولم أسمع أنه أنكر أن يتزوج العرب في قريش، ولا أن يتزوج الموالي في العرب وقريش، إذا كان كفؤًا في حاله.

(١) رواه البخاري (٥٠٩١).

قال مالك: ومما يبين ذلك أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة أنكح سالمًا فاطمة بنت الوليد بن عتبة[1]، فلم ينكر ذلك عليه، ولم يعبه أحد من أهل ذلك الزمان.

ثم قال ابن عبد البر: قد كرهه قوم، وهذا الحديث حجة عليهم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحُجُرات:١٣]، وقال ابن القاسم عن مالك: إذا أبى والد الثيب أن يزوجها رجلًا دونه في النسب، إلا أنه كفؤ في الدين، فإن السلطان يزوجها، ولا ينظر إلى قول الأب والولي من كان، إذا رضيت به وكان كفؤاً في دينه.

قال مالك: تزويج المولى العربيةَ حلال في كتاب الله عز وجل، لقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾ [الحُجُرات:١٣] الآية. وقوله: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ [الأحزاب:٣٧]، قال ابن عبد البر: أصح شيء في هذا الباب حديث مالك وغيره، في قصة فاطمة بنت قيس ونكاحها بإذن رسول الله ﷺ أسامة بن زيد، وهو ممن قد جرى على أبيه السبأ والعتق.. فهذه الآثار تدل على أن الكفاءة في الدين أولى ما اعتبر واعتمد عليه، وبالله التوفيق[2].

(١) في رواية البخاري أن اسمها هند.
(٢) التمهيد، لابن عبد البر (١٩/ ١٦٢- ١٦٨)، بتصرف.

قال ابن حزم: وأهل الإسلام كلهم إخوة، لا يحرم على ابنٍ من زنجية لغِيَّة نكاح ابنة الخليفة الهاشمي.. واحتج المخالفون بآثار ساقطة، والحجة قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحُجُرات:١٠]، وقوله تعالى مخاطبًا لجميع المسلمين: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء:٣]، وذكر عز وجل ما حرم علينا من النساء، ثم قال تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [النساء:٢٤]، وقد أنكح رسول الله ﷺ زينب أم المؤمنين زيدًا مولاه، وأنكح المقداد ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب[١].

وقال المرداوي: وقال الشيخ تقي الدين -يعني ابن تيمية-: لم أجد نصًا عن الإمام أحمد رحمه الله ببطلان النكاح لفقرٍ أو رقٍّ[٢]، ولم أجد أيضًا عنه نصًا بإقرار النكاح مع عدم الدين والمنصب خلافًا، وأختار أن النسب لا اعتبار به في الكفاءة.

وذكر ابن أبي موسى عن الإمام أحمد رحمه الله ما يدل عليه. واستدل الشيخ تقي الدين رحمه الله بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ

(١) المحلى، لابن حزم (٩/ ١٥١)، بتصرف يسير.
(٢) ليس حرًا.

﴿١٣﴾ [الحُجُرات:١٣]، قال ابن تيمية: ومن قال إن الهاشمية لا تزوج بغير هاشمي، بمعنى: أنه لا يجوز ذلك، فهذا مارق من دين الإسلام، إذ قصة تزويج الهاشميات من بنات النبي ﷺ وغيرهن بغير الهاشميين ثابت في السنة ثبوتًا لا يخفى[١].

قال ابن القيم: فالذي يقتضيه حكمه ﷺ اعتبار الدين في الكفاءة، أصلًا وكمالًا، فلا تُزوّج مسلمة بكافر، ولا عفيفة بفاجر، ولم يعتبر القرآن والسنة في الكفاءة أمرًا وراء ذلك، فإنه حرم على المسلمة نكاح الزاني الخبيث، ولم يعتبر نسبًا، ولا صناعة ولا غنىً ولا حرية، فجوّز للعبد القِنِّ نكاح الحرة النسيبة الغنية، إذا كان عفيفًا مسلمًا، وجوّز لغير القرشيين نكاح القرشيات، ولغير الهاشميين نكاح الهاشميات، وللفقراء نكاح الموسرات[٢].

قال محمد بن إسماعيل الصنعاني: وللناس في هذه المسألة عجائب لا تدور على دليل غير الكبرياء والترفع، ولا إله إلا الله، كم حُرمت المؤمنات النكاح لكبرياء الأولياء واستعظامهم أنفسهم.. اللهم إنا نبرأ إليك من شرطٍ ولّده الهوى وربّاه الكبرياء[٣].

(١) الإنصاف (٨/ ١٠٨)، بتصرف.
(٢) زاد المعاد (٥/ ١٤٥).
(٣) سبل السلام (٢/ ١٨٩).

وقال الشوكاني: وإذا تقرر لك هذا عرفت أن المعتبر هو الكفاءة في الدين والخلق لا في النسب، لكن لما أخبر ﷺ بأن حسب أهل الدنيا المال، وأخبر أن في أمته ثلاثًا من أمر الجاهلية، وذكر منها «الفخر في الأحساب»، كان تزويج غير كفء في النسب والمال من أصعب ما ينزل بمن لا يؤمن بالله واليوم الآخر.. فيا عجبًا كل العجب من هذه التعصبات الغريبة والتصلبات على أمر الجاهلية[1].

فانظر كيف أن هذه القضية كانت من الحساسية بمكان لدى الفقهاء، واستغربوا واستهجنوا القول فيها كذبًا باسم الله واسم رسوله، والله ورسوله براء من هذا البهتان.

ولا شك أن الأمة كلها بكل أنسابها واقعة في هذه المزلقة، إلا أن السلالة الهاشمية جعلتها دينًا، وبالغت في النكير فيها، حتى عنست نساؤهم، وهذا مشاهد ظاهر، فقلّدهم الناس في ذلك، وعمل فقهاء المذهب الزيدي على التنظير والتقعيد لهذه القضية وجعلها دينًا يجب على الناس الالتزام به[2]!

(١) السيل الجرار (١/ ٣٧٧)، بتصرف.
(٢) ينظر: التاج المذهب (٢/ ٦٧)، البحر الزخار (٤/ ٤٨)، ويمكن أن تعود لكتبهم لترى العجب العجاب في ذلك، مما لم ينزل الله به من سلطان.

الحكم شورى أم لقريش أم للبطنين؟

هذه واحدة من القضايا الشائكة في تراث الأمة وتاريخها، والحقيقة أن الحديث فيها متشعب ومتشابك، غير أنني سأختصر قدر الإمكان، فليس الغرض نقاش كل تفاصيل وأدلة هذه القضية، فقد تولى الكثير مناقشتها، ولكن بالقدر الذي يعنينا هنا.

لقد استخدمت السلالة هذه القضية استخدامًا فجًا، واستغلتها استغلالًا بشعًا، وسترى ذلك جليًا في القسم الثاني من هذا الكتاب.

وموضوع أن يكون الإمام العام للمسلمين من قريش هو رأي أكثر أهل العلم، وقد بنوا رأيهم ذلك على عدة أدلة، أهمها: حديث «**الأئمة من قريش**»[1]، وما في معناه، كما استدلوا بفعل الصحابة حين ولوا أبا بكر الصديق، وهو قرشي، ثم الثلاثة بعده وهم قرشيون، كما استدلوا بتتابع

(١) رواه أحمد (١٢٣٢٩)، والنسائي (٥٩٤٢)، وغيرهما.

الأمـر علـى ذلـك فـي دولـة بنـي أميـة وبنـي العبـاس.

وبخـلاف الحديـث السـابق، فـإن بقيـة الأدلـة لا معنـى لهـا، وهنـا نجمـل أهـم نقـاط وأدلـة مـن ردوا هـذا القـول، وجعلـوا الحكـم والخلافـة فـي عمـوم المسـلمين، ثـم نزيـد عليهـا إن شـاء الله. ومـع اتفاقهـم علـى رد هـذا القـول إلا أنهـم علـى عـدة اتجاهـات فـي ذلـك:

الاتجـاه الأول: تضعيـف حديـث: «**الأئمـة مـن قريـش**»، وعللوا ذلـك بثلاثـة أوجه:

الأول: أن سـند الحديـث ضـم بعـض المجاهيـل، وإنمـا صحـح الحديـث لكثـرة طرقـه، وهـذا يكسـب الحديـث طابـع الضعـف الـذي لا يقـوى معـه أن يكـون أصـلاً مـن أصـول الديـن، أمـا حديـث «الأئمـة منـا أهـل البيـت» فلـم يصـح عـن رسـول الله، ولـذا لـم يعتمـده أهـل السـنة وهـم جمهـور الأمـة.

أمـا حديـث: «**الأئمـة مـن قريـش**» فقـد اشـتهر بيـن العلمـاء، ولكـن الشـهرة لا تعنـي دائمـا: الصحـة، ومـما يشـكِّك فـي ثبوتـه: أنـه لـو كان معروفًـا لـدى الأنصـار، مـا قـال قائلهـم يـوم السـقيفة: منـا أميـر ومنكـم أميـر. وهـم ليسـوا مـن قريـش، ولـو كان معروفًـا

لـدى المهاجريـن، لـردَّ بـه عليهـم أبـو بكـر، وكفـى بـه حجَّـة لـو صـحَّ. ولكنـه لجـأ إلـى ترجيـح المهاجريـن باعتبـارات اجتماعيـة، كقولـه: إن العـرب لا تديـن إلا لهـذا الحـي مـن قريـش!

وعلـى كل حـال لـم يـرد الحديـث فـي الصحيحيـن ولا أحدهمـا، وإنمـا ورد بأسـانيد لـم يسـلم سـند فيهـا مـن مقـال، وإنما صحَّحـه مـن صحَّحـه بكثـرة طرقـه وشـواهده. كمـا قـال محققـو مسـند أحمـد بـن حنبـل فـي تخريـج الحديـث رقـم (١٢٣٠٧) عـن أنـس: «.. **الأئمـة مـن قريـش**»، إن إسـناده ضعيـف لجهالـة راويـه: بكيـر بـن وهـب الجـزري... ولكـن صحَّحـوه بكثـرة طرقـه الضعيفـة!

إن الأحاديـث الخطيـرة التـي تقـرِّر مبـادئ وأصـولًا هامـة للحيـاة الإسـلامية، لا يجـوز أن يقبـل فيهـا مـا كان ضعيفًـا بأصلـه، وإنمـا صُحِّـح بكثـرة طرقـه، ولا سـيما أن الأئمـة المتقدميـن مثـل: ابـن مهـدي وابـن المديني وابـن معيـن والبخـاري وغيرهـم، مـا كانـوا يعتمـدون علـى كثـرة الطـرق هـذه، إنمـا اشـتهرت بيـن المتأخريـن.

الثانـي: أن الحديـث وضعـه بعضهـم نتيجـة شـدة الصـراع

السياسي على الحكم بين الأمويين والعباسيين وخصومهم.

الثالث: أن الحديث احتوى كلمات سياسية؛ مثل كلمة «الأئمة»، وهو مصطلح لم يعرف في عهد النبوة، وإنما وجد بعد!

الاتجاه الثاني: من يذهب إلى تعليل الحكم بعلة قد تتغير بتغير كل عصر.

وهذا الرأي يذهب إلى تعليل هذه النصوص، وأن العلة من اختصاص قريش بالخلافة أنهم أهل الشوكة والمنعة، وأن عصبتهم كافية لسوق الناس بعصا الغلب إلى ما يراد منهم، وأنه حيث كانت العصبية كانت الخلافة، واليوم وقد زالت عصبية قريش بل إن العصبية لم يعد لها مكان في حكم الشعوب وحل محلها رضاء الشعوب عن الحكام وتأييدهم لهم وشرعية السلطة، فلا مكان لهذا الشرط، وهذا ما ذهب إليه ابن خلدون كما في مقدمته، ومشى عليه كثير من الكتاب المعاصرين، منهم الدكتور محمد سليم العوا في كتابه النظام السياسي في الإسلام.

الاتجاه الثالث: من يذهب إلى أن هذا الحديث يقرأ على

أنه من أحاديث السياسة المؤقتة لا من باب بيان الحكم التشريعي العام، وممن تبنى هذا الاتجاه الدكتور عبد الحكيم الفيتوري، يقول: هب جدلا أن هذا الحديث لا يخالف الرؤية المقاصدية للقرآن الكريم، ولا يخالف منهج النبي الكريم ﷺ وسيرته العطرة التي لم تعرف التفريق بين الناس إلا بالتقوى، ففي أي أقسام السنة يمكن أن نصنف هذا الحديث، أفالسنة التشريعية أم السنة القيادية أم السنة الجبلية، وأحسب أنه أقرب إلى أن يصنف ضمن السنة (القيادية)وليس ضمن السنة التشريعية باعتبار أن السنة التشريعية تقوم بدور البيان لآي القرآن، وهذا الحديث ليس به دلالة بيانية، مما يجعل تصنيفه في قسم السنة القيادية التي تفيد المباح هو الأصوب، فإذا كان ذلك كذلك فكيف تنتج السنة المباحة وجوبًا؟!

الاتجاه الرابع: اتجاه من يذهب إلى صعوبة تطبيق هذا الحديث في هذا العصر؛ وذلك لتفرق قريش، وكثرة الأدعياء، فلا يتفاضل الناس في هذا الزمان إلا بالتقوى، وهو اتجاه الشيخ محمود شاكر في كتابه الإمامة والخلافة.

الاتجاه الخامس: اتجاه من يُحكم الواقع المعاش، فحكم الباقلاني والجويني بجواز كون الحاكم تركيًا

سلجوقيًا؛ لما كان هؤلاء هم الحكام في عصرهم[1].

وهذه الاتجاهات يمكن مناقشتها، وفعلًا قد ناقشها مَن حصروا الحكم والخلافة في قريش، لكني أنبه هنا إلى جرأة من يرى أن الأحاديث مصنوعة سياسيًا، فالنظرة إلى الحديث يجب أن تقتصر على صحته ومناقشة سنده، وإلا لأسقطنا ثلثي السُنة بهذه الأطروحة الفوضوية.

ولا نحتاج لكل ذلك، فالحديث ليس من القويات بمفرده، وأما حديث «الإمامة في قريش»، فخبرٌ لا إنشاء، ولا يراد به الإنشاء، أي الأمر، بدليل عدم استدلال الصحابة به في خلاف السقيفة مع نقل القضية بالتواتر»[2].

فبعد موت رسول الله ﷺ لم يحاجج أحدٌ بهذا الحديث، مما يدل على أنهم لم يفهموه بمثل الفهم الذي طرأ بعد، ولا يجوز أن يقال عرفه بعضهم وجهله بعضهم كما يقول مَن ينتصروا للقول بحصر الخلافة في قريش؛ فإن الحديث ليس عن حكمٍ جزئي غامض أو مسألة فرعية من مسائل الفقه، بل عن قضية تهم كل شخص وكل بيت مسلم، وهي قضية من

(١) جمع هذه الاتجاهات معزوةً لقائليها وناقشها د. طالب بن عمر بن حيدرة الكثيري، وقد سردتها بتصرف من موقعه الإلكتروني.
(٢) المقدمة في فقه العصر، د. فضل مراد (١/ ١٤٨).

يحكمهم، فلا يمكن أن يكون هذا المعنى بهذا الخفاء وقتًا كانوا أحوج ما يكون له!

وقد طالبت الأنصار بالخلافة أول الأمر بسقيفة بني ساعدة، بعد موت النبي ﷺ، وهذا مشهور، ولو كانت خاصة بقريش ما طالبوا بها.

وفي صحيح البخاري: قال رسول الله ﷺ: «**اسمعوا وأطيعوا، وإن استعمل عليكم عبد حبشي، كأن رأسه زبيبة**»[1].

وروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال عند موته: لو كان سالم مولى أبي حذيفة حيًا ما تخالجني فيه الشك، أو: ولو استخلفت سالمًا مولى حذيفة فسألني عنه ربي: ما حملك على ذلك؟ لقلت: رب سمعت نبيك وهو يقول: «**إنه يحب الله حقًا من قلبه**»[2]، وسالم لم يكن مولاً لأبي حذيفة، وإنما هو مولى لامرأة من الأنصار، وهي أعتقته وربته، ونُسب إلى أبي حذيفة بحلف، فهو من موالي الأنصار.

وقال ابن إسحاق: حدثني الزهري أنه النبي ﷺ أتى بني عامر بن صعصعة، فدعاهم إلى الله عز وجل، وعرض عليهم

(١) رواه البخاري (٧١٤٢).
(٢) رواه أحمد في فضائل الصحابة (١٢٨٧)، وغيره بألفاظ متعددة.

نفسه، فقال له رجل منهم يقال له: بيحرة ابن فراس: أرأيت إن نحن بايعناك على أمرك، ثم أظهرك الله على من خالفك، أيكون لنا الأمر من بعدك؟ قال: «**الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء**»[1].

وفوق هذا كله، قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الشورى]، فما معنى أن تكون الشورى بين المسلمين ثم هي محصورة في قريش؟!

هل المقصود بـ ﴿شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ بين القرشيين فقط أم جميع المسلمين؟ فإذا كان بين القرشيين فقط، فأين دليل ذلك؟ وسمعًا وطاعةً لربنا.. وإن كان بين المسلمين عامة، فهل المقصود شورى بينهم في أمورهم جميعًا أم شورى ليختاروا من قريش؟ إن كان الثاني فأين الدليل؟ وسمعًا وطاعةً ربنا، وإن كان الأول، وهو الظاهر القرآني فما بقي إلا أن يؤول الحديث، ليكون من المشكل الذي يحتاج لبيان.

(١) سيرة ابن هشام (١/ ٤٢٤)، ورواه غيره.

القحطاني وحمير؟

والعجيب أن مَن حصر الحكم في قريش بناءً على نص «**الأئمة من قريش**» أوَّلُوا كثيرًا من الأحاديث والآثار التي تدل على خلافه!

ومن ذلك تأويلهم لحديث القحطاني الذي يسوق الناس بعصاه آخر الزمان[١]، وهذا دليل على أن الخلافة يجوز أن تكون في غير قريش، فقالوا: بل هو دليل على تغير الزمان وفساده، إذْ يلي أمور الناس غير قرشي[٢]!

وفي البخاري أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان يحدث: أنه سيكون ملك من قحطان[٣].

وعن ذي مخمر أن رسول الله ﷺ قال: «**كان هذا الأمر في حمير فنزعه الله عز وجل منهم فجعله في قريش و س ي ع و د إ ل ي ه م**»[٤]. أي: كان في حمير وسيعود إليهم، وإنما قطعه

(١) رواه الطبراني في الأوسط (٣٨٣٣).
(٢) انظر فتح الباري (١٣/ ١١٦).
(٣) رواه البخاري (٧١٣٩).
(٤) رواه أحمد في المسند (١٦٨٢٧)، قال عبد الله بن الإمام أحمد:

الإمام أحمد كتابةً لمعنى لا يخفى، كما قال الحافظ ابن حجر. ولعل تقطيع الحروف للتأكيد، وهو أسلوب عربي.

وقد عللوا ذلك بما إذا لم تقم قريش بحق الدين[1]، فإنه ينتقل عنهم، وهذا بعيد؛ لأنه لا دليل عليه، ولأنه لو صح أن تخلو قريش من صالح يقوم بأمر الدين لكان مطعنًا، إذ كيف يُعلق مثل هذا الحكم -وهو الولاية العظمى على المسلمين- بطائفة يخلوا منها صالح للقيام بأعباء الدين؟!

وقد ظلت الأمة أكثر من ستة قرون بلا خليفة قرشي، ثم من بعدها تفرقت بلا خلافة، ولو كان الأمر كما زعموا ما خلا في هذه الأزمان كلها من يجدد معالم الدين في هذا الأمر، وهو غاية في الأهمية، قال رسول الله ﷺ: «**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها**»[2].

وبهذا يُعلم أن أحاديث الأئمة في قريش إما ضعيفة فتسقط، أو صحيحة تؤول بمعنى الإخبار لا الإنشاء، وتُرد إلى محكم التنزيل الذي جعل الأمر شورى بين المسلمين، وإلى

وكذا كان في كتاب أبي مقطعا وحيث حدثنا به تكلم على الاستواء. والحديث صححه الحافظ ابن حجر والألباني والأرنؤوط.

(١) فتح الباري (١٣/ ١١٦).

(٢) رواه أبو داود (٤٢٩٣)، وصححه السخاوي والألباني.

أحاديث النبي ﷺ التي نصت على خلاف ذلك، وإلى فهم الصحابة للنصوص حال تشاورهم في أمور الخلافة.

قال المقبلي بعد ذكر حادثة السقيفة واحتجاج أبي بكر عليهم بأن الناس لا تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش: وهذا اعتبار منه محض، ولا شك في أنه اعتبار صالح، نظرًا إلى تلك الحادثة، والنبي ﷺ أُرسل إلى جميع الخلق... ثم قال معلقًا على حديث «**الأئمة من قريش**»: روايته بحسب المعنى كثيرة، والظاهر فيه الخبر، ألا ترى أن في بعضها: «**لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان**»، وفي بعضها: «**الناس تبع لقريش في الخير والشر**»، ولا يأمر النبي ﷺ باتباع الشر، وقد تكلف الناسُ الاستدلالَ بتلك الأحاديث على أن الإمارة في قريش، وأنها محصورة عليهم، وكان يلزمهم أن القضاء محصور في الإزد، والأذان في الحبشة[1].

وبعد، فهذا في موضوع أن تكون محصورة في عموم قريش، أما دعوى السلالة الهاشمية حصرها في البطنين، وهو مذهب الزيدية[2]، فهو أوهى من ذلك كله.

غير أني أنبهك هنا إلى أن السلالة الهاشمية بمذهبها

(١) الأبحاث المسددة (٣٤٨)
(٢) سنتحدث بعد قليل عن تكوين المذهب هذا.

الزيدي بَنَتْ هذا القول على محنة التفاخر بالنسب، فاحتجوا بحصر الخلافة في قريش، ثم قالوا: وأفضل قريشٍ وأنسبها بنو هاشم، فالخلافة حق لهم من دون قريش والناس أجمعين.. «والمراد بالبطنين ذرية فاطمة الزهراء من الحسن والحسين، وهو مذهب نابع من نظرية الحصر في قريش، ومتفرع عنها، فالقرشية أصل، ونظرية البطنين فرع.

والقائل بحصر الخلافة في البطنين هم الزيدية، واحتجوا بأن المسلمين أجمعوا ما عدا الخوارج على أن منصب الخلافة لا يصلح إلا في بطن من بطون قريش، ولا شك أن بطن بني هاشم خير بطون قريش، والحسن والحسين ونسلهما خير بني هاشم، فهم أولى بها، وساقوا من الأدلة العقلية والنقلية والاحتجاجات ما يناسب المنصب الإلهي المعين من الله، المنصوص عليه كالنبوة في حق علي والحسن والحسين»[1].

وأنت تلاحظ أنهم بموضوع النسب هذا قد امتحنوا الناس في دينهم ودنياهم، وأصبح كأنه كالشهادتين، يُقدَم ولا يُتقدم!

(١) من بحثٍ منشورة في الشبكة حول حصر الخلافة في البطنين، للمرتضى بن زيد المحطوري.

الزيدية.. والغلو في السلالة الهاشمية!

ابتداءً يجدر التنبيه على أن المذهب الزيدي يصدق عليه وصف مذهب السلالة أو العائلة، ورغم ظهور فقهاء فيه إلا أنه بقي المذهب السلالي طيلة هذه القرون، وذلك يتضح من خلال التالي:

- لا يكاد يخرج فقهاؤه عن السلالة الهاشمية، ومن كان منهم من غير السلالة فهو غالبًا ما يخرج من المذهب، كما فعل الشوكاني وغيره.
- كثير من أتباعه هم من السلالة، والبقية من عوام أهل السنة الذين لا يدركون من أدبيات هذا المذهب إلا السربلة في الصلاة، وأنه مذهب أهل البيت!
- تبنّيه قضية الحكم في البطنين بنظرة سلالية بحتة، وغيرها من القضايا الأخرى، كقضية التفضيل بين الخلفاء، والأحق بالخلافة بعد رسول الله ﷺ، وقضية تكافؤ النسب في الزواج.

لقد حمل المذهب على عاتقه التقعيد الفقهي والعقدي للسلالة الهاشمية، فما عجزوا عن التصريح به باسم النسب والسلالة = أحالوه قضية فقهية وناقشوها من خلال المذهب وقرروها دينًا.

لقد استخدموا المذهب لتحقيق مجموعة من الأغراض كان من الصعب تحقيقها بالنسب فقط، كما كان من الصعب أيضًا ممارستها تحت مذاهب أهل السنة على العموم أو تحت مذاهب الشيعة الواضحة كالاثني عشرية أو غيرها، ومن تلك الأمور التي حققوها تحت أستار المذهب الزيدي ما يلي:

أولًا: رفض مصادر المسلمين التشريعية، وعدم الاعتراف بها، فلا يعتبرون صحة الصحيحين (صحيح البخاري وصحيح مسلم)، فضلًا عن الأمهات الست، وأكثر من تولى كِبَر هذا الأمر الأمام الهادي، زعيم المذهب الزيدي في زمانه، ومَن تلاه إنما هم عيال عليه في المذهب، بل إن تقريراته تعد هي المذهب، ولم يعد لزيدٍ إلا النسبة إليه.

فقد نقل عنه تلميذه المهدي أحمد بن يحيى المرتضى في كتابه الغايات قوله: ولهم كتابان يسمونهما بالصحيحين

-البخاري ومسلم- ولعمري أنهما عن الصحة لخاليان.

وعقب المهدي على كلام شيخه بقوله: ولعمري أنه لا يقول ذلك على غير بصيرة.

وروى شعرًا قوله:

إن شئت أن تختار لنفسك مذهبا

ينجيك يوم الحشر من لهب النار

فدع عنك قول الشافعي ومالك

وحنبل والمروي عن كعب أحبار

وخذ من أناس قولهم ورواتهم

روى جدهم عن جبرائيل عن الباري!

وقال الإمام عبد الله بن حمزة:

كم بين قولي عن أبي عن جده

وأبي أبي فهو النبي الهادي

وفتى يقول: حكى لنا أشياخنا

ما ذلك الإسناد من إسنادي

وقال أحمد بن سعد المسوري -وهو أحد الزيدية الغلاة- في رسالته (الرسالة المنقذة من الغواية في طريق الرواية) قال: (إن كل ما في الأمهات الست لا يحتج به وأنه كذب![1].

فتأمل كيف نسفوا مصادر المسلمين، واكتفوا بـ روى جدهم عن جبرائيل عن الباري! لتبرز لك قضية النسب حتى في هذه المسألة، فما كان عن أجدادهم فهو عن الباري، ومالم يكن عن طريق أجدادهم فليس عن الباري!

ثانيًا: شن الحروب على عموم المسلمين، وذلك أنه كان من الصعب محاربة المسلمين للانقياد لنسبهم وتسيدهم، فبنوا للمذهب عقائد ثم قاتلوا الناس عليها، وقد جرت مذابح على أيديهم في اليمن والعراق والمغرب العربي ومصر وغيرها من البلدان، واستحلوا الحرمات والمحرمات، وسفكوا الدماء المعصومة تحت عقيدة ولاية البطنين التي قررها المذهب أو غيرها، وسيأتي مزيد تفصيل لهذه القضية في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

ثالثًا: امتحان الناس بستار المذهب، مخفين قضية النسب

(١) ينظر: كتاب بهجة الزمن، في أخبار سنة (١٠٥٢هـ)، وكتاب الزيدية للأكوع، ص (٤٠)، وأدب الطلب للشوكاني، ص (١٢٣).

والسلالة، وضرب القبائل بعضها ببعض نصرة للمذهب الزيدي تدينًا، وقد أنجزوا بهذه الطريقة كثيرًا مما كانوا يعجزون عن القيام به باسم السلالة فقط[1].

رابعًا: محاربة العلماء من غير المذهب الزيدي، أو ممن كانوا في المذهب ثم تحرروا منه واجتهدوا، فبدلًا من محاربتهم باسم السلالة والتحريض عليهم لأجل ذلك، جعلوا شماعة المذهب ومعاداة أهل البيت هي الوسيلة، قال الأكوع: على أنه، وإن صار الاجتهاد مبدأ معروفًا في المذهب الزيدي، إلا أن من أخذ به، ومال إليه، وحققه -أي الاجتهاد- في نفسه منهم = لم يسلم من شرور غائلة علماء الزيدية المقلدين وأتباعهم؛ لأنه يشق عليهم ترك التقليد وخروج المجتهد من مذهبهم، والاشتغال بأحكام الكتاب والسنة النبوية، ولهذا فإنهم يجعلونه هدفًا يفوقون إليه سهامهم، فيرمونه بالنصب وبغض أهل البيت، ليثيروا عليه سخط عامة الناس، ويلفقون عليه تهمًا لا أساس لها من الصحة والواقع؛ ليجعلوا منه عبرة للمعتبر، فيردعوا به من عنده الرغبة للعمل بالكتاب وصحيح السنة، فيكفّ عن ذلك[2].

(١) ينظر: كتاب ابن الأمير وعصره، ص (١٩٧).
(٢) الزيدية، الأكوع، ص ٤٢.

وبهذا يتضح لك بجلاء أن المذهب الزيدي ليس إلا مذهب السلالة، وهو الوسيلة الأخرى لتحقيق أغراض ليس لها علاقة بالفقه أو التدين، وإنما الحكم والتسلط والتسيد على الخلق.

ومما لا أحب أن أُغفل تسجيله هنا أن المذهب الزيدي مذهب سلطوي، يتمدد في وجود السلطة بيد السلالة، وينكمش ويأفل حين لا تكون لهم الغلبة، وهذا بخلاف المذاهب الإسلامية الأخرى التي أخذت مكانتها في العالم الإسلامي لقرون من دون استقواء بسلطة أو حكم.

الشافعية.. بوابة خلفية!

أزعم أنني في غنىً عن ذكر فضل الإمام الشافعي ﷺ، وعن بيان أن مذهبه هو ثالث مذهب إسلامي معتبر لدى المسلمين، ولربما هو أوسع المذاهب انتشارًا وأكثرها مصنفات في الفقه الإسلامي.

ولقد خدم هذا المذهب رجالات الإسلام قرنًا بعد قرن، وحمله عباقرة وأذكياء، فأصبحت كثير من بلاد المسلمين على المذهب الشافعي.

لكن أتباع المذهب ليسوا سواءً، فقد حملوا حمالتين إلى جوار فقه الشافعي وأصحابه في الفروع.

أما الحمالة الأولى، فهي فكرة الأشاعرة، وليست محل نقاشنا الآن، ولا أحب أن أناقشها غالبًا.

وأما الحمالة الثانية، فهي فكرة التصوف. وهذه ما أريد أن تنتبه لما سأحدثك عنه، فهو مهم وقد يلتبس.

لقد اقتربت الصوفية من المذهب الشافعي والتصقت به، وأصبحت كبريات المدارس الشافعية هي ذاتها كبريات المدارس الصوفية، وأصبح الشافعية المتصوفة يعيبون على الشافعية الشافعيين!

هذا كله لا يعنينا، ما يعنينا: أن الصوفية وإن كانوا يحملون أدبيات السُنة، إلا أن تقديس الأشخاص والأماكن والهيئات واحدة من أهم ركائز مدرستهم وفهمهم للنصوص وغير ذلك. ومن هذا الباب فإنهم يعظمون أهل البيت، ووصل الحال إلى تعظيم كل هاشمي، برًا أو فاجرًا. وهذا واضح جدًا منهم.

لذلك فكثير منهم يتواءم مع الشيعة لاتفاقهم في تعظيم السلالة الهاشمية، ومراكز التصوف في بؤر الشيعة قائمة لا إشكال عليهم، كما يتقاسمون تعظيم القبور، وغيرها من الأمور.

لذلك فإن السلالة الهاشمية غالبًا ما تجعل المذهب الشافعي هو الاحتياط، فإن وجدت تعظيمًا لها وتسيّدًا من عوام السنة كان بها، وإلا انخرطت مع المتصوفة، فإن لم تجد بغيتها تحولت للتشيع الواضح، ولربما استخدمت القوة لفرض التعظيم والمزية!

فالمعادلة: سني شافعي+ متصوف = غنيمة باردة للسلالة الهاشمية المسكونة بالعظمة وحب التسيّد والبحث عن المزية.

لم يكن الإمام الشافعي صوفيًا، ولا مدح المتصوفة كما يزعم بعضٌ، بل إن ما أُثر عنه هو عكس ذلك.

فعن يونس بن عبد الأعلى قال سمعت الشافعي يقول: لو أن رجلا تصوف أول النهار، لا يأتي الظهر حتى يصير أحمقا.

وعنه أيضًا أنه قال: ما لزم أحد الصوفية أربعين يوما، فعاد عقله إليه أبدًا.

وقال يونس بن عبد الأعلى تلميذ الشافعي: صحبت الصوفية ثلاثين سنة، ما رأيت فيهم عاقلًا، إلا مسلم الخواص[1].

وقال الشافعي أيضًا: صحبت الصوفية فما انتفعت منهم إلا بكلمتين، سمعتهم يقولون: الوقت سيف فإن قطعته وإلا قطعك. ونفسك إن لم تشغلها بالحق، وإلا شغلتك بالباطل[2].

وإذا كان الأمر كذلك، فاعلم أنَّ مَن يكذب عليه في ذلك

(١) ينظر: تلبيس إبليس (٣٢٧)، والاستقامة لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٤١٤).
(٢) مدارج السالكين (٣/ ١٢٩).

إنما يفعل ليتصل له مراده بتعظيم السلالة!

وخذ هذه الحكاية التي أوردها الحافظ ابن حجر رحمه الله، ليتبين لك المقصد، فقد ذكر في ترجمة نور الدين الهاشمي، عن التقي السبكي أنه قال عنه: استعرت منه جزءًا فوجدت فيه في الأبيات الضادية المنسوبة للشافعي التي أولها: (يا راكبًا قف بالمحصب من منى) بيتا زائدًا، وهو:

قف ثم ناد بأنني لمحمد

ووصيه وابنيه لست بباغض

قال: فتأملت خط البيت الزائد فإذا هو خط نور الدين الهاشمي! ومن له معرفة يعلم أن الشافعي لا يستعمل اسم فاعل من «أبغض»[1].

فهل أدركت من هو الذي كذب على الشافعي، وزوّر عليه، وزاد بيتًا في قصيدته الرقيقة؟ وهل شدّك لقبه؟ تأمل..

وفي واقع اليمن، فقد تنبه لهذا الأمر ولتلك النبتة الشيخ أحمد بن حسن المعلمي، في كتابه القبورية، نشأتها، آثارها، وموقف العلماء منها، اليمن نموذجًا، فقال: وفي بلاد

(١) الدرر الكامنة (١/ ٣٥٥).

الشافعية وخصوصًا في حضرموت قامت خلافة باطنة إمامها القطب وسلاحها البرهان ووسيلتها لبسط نفوذها تفريق الأمة وتقسيمهم إلى طبقات، لكل طبقة وظيفتها التي تتكامل مع بقية الطبقات الأخرى في قيام تلك الخلافة الباطنة وترسيخها وحمايتها ومدها بكل ما تحتاج..[1] إلى أن قال: والذي يظهر أن أساس هذه التفرقة وهذا التفاضل هو التسلط الروحي الذي فرضه شيوخ الصوفية يضاف إليه النسب الهاشمي الذي يفاخر به أولئك الشيوخ... إلخ[2].

لقد كنت قبل قرابة عشرين عامًا أدرس المذهب الحنبلي بصنعاء على شيخٍ درسَه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ثم لما هاجرت للمملكة مارست العمل في مراكز البحوث الشرعية، فكانت تعميقًا لما كنت درسته، لكنني أخذتني الحمية[3] فقررت أن أدرس المذهب الشافعي، وفعلاً درست مجموعة من المتون، وسمعت مجموعة من الشروح

(١) القبورية، نشأتها، آثارها، وموقف العلماء منها، اليمن نموذجًا، أحمد المعلمي (٤٦٦).
(٢) القبورية، نشأتها، آثارها، وموقف العلماء منها، أحمد المعلمي (٤٧١).
(٣) لأن المذهب الشافعي هو مذهب عامة أهل اليمن، على وجود نزر للمذهب الحنفي، وكان النقاش ربما يكون مع بعض طلبة العلم، فيسألون عن مذهب الشافعي فأصمت، فيقولون: لا تعرف مذهب بلدك! لذلك قررت دراسته.

في السُلّم التعليمي الشافعي، وخلال ذلك تسنى لي التواصل مع مجموعة من طلبة العلم والعلماء المهتمين بالمذهب، كما طالعت كُتب الشارحين لأهم متون المذهب، كمتن أبي شجاع والزبد والمنهاج وغيرها، واستوقفني كثيرًا ما رأيته!

أما العقيدة فأشعرية، ولا أحب أن أقترب من هذا الأمر كما أسلفت، فليست قضيتي الآن.

وأما السلوك فصوفي، بعد أن كان سُنيًا، وأما الهوى فسلالي هاشمي معظم للنسب الطيني، ولولا خوف المبالغة لقلت بل إنه نَفَسٌ شيعي!

وإذا ما ناقشتَ أحدهم في ذلك، أجلب عليك بصوت الأسطوانة المكررة، وراح يحدثك عن خطر الوهابية، وسرد لك مرويات عن السلف في تعظيم السلالة والقبور والأولياء والزيارات وغيرها! بيدَ أنهم كانوا قبل ذلك وهابيةً أو يشبهونها..!

وقد استقر الأمر لدي، وسمعت من بعض المهتمين كذلك أن سبب التحول إنما هو ابتداء من دراسة المذهب الشافعي، ثم تأثروا بأشياخهم الصوفية، وغالبهم من السلالة

الهاشمية، ثم راحوا يعظمون كل هاشمي وقبرٍ ومشهدٍ.. الخ.

لذلك، فإنني أقترح على طلبة العلم في المناطق الموبوءة بداء السلالية والتميز بالنسب وتعظيم الأولياء وأضرحتهم، أن يهتموا بدراسة المذهب الحنبلي، فهو حاجز صد في هذا الصدد، ولم تتعلق به واحدة من هذه المتعلقات التي تفضي لما نراه من واقع.

إن السلالة كما استخدمت تأويل النصوص، وأسست لها مذهبًا -المذهب الزيدي وفروعه- بل وأسست لها طائفة بأكملها -طائفة الشيعة بجميع فرقها ومذاهبها- لن تتوانى في استخدام كل حيلة للوصول لنشوة التعظيم والمزية والتسيّد، سواءً كانت سياسية أو تاريخية أو علمية أو اجتماعية.. فلا تُستَغفَل.

حرص السلالة الهاشمية على لقب سيد وشريف!

لن أناقش هنا جواز إطلاق لقب سيد أو شريف، ولا جذوره التاريخية، لكني أستغرب أشد الاستغراب من حرص أبناء السلالة الهاشمية بجميع مشاربهم على لقب سيد أو شريف، حتى وهو في منتهى الوضاعة الأخلاقية أو وضاعة الجهل، فإنه يكاد أن يبتلعك إن ناديته باسمه مجردًا دون أن يتقدمه لقب السيد أو الشريف!

لا أجد مبررًا لكل هذا الحرص، وما أزهدَ السيد على الحقيقة عن هذا اللقب الذي لا يُقدم ولا يؤخر إن اختل المضمون.

وقرأت مرة مراسلة بين الإمام أحمد حميد الدين وأحد الأعيان، وكان من رد الإمام أحمد استهجانه على المرسل أنه لم يتقدم رسالته بلقب السيد[1].

(١) قرأتها في كتاب الإمام أحمد وشخصيته، للواء الأكوع، ولا يحضرني الكتاب حاليًا لتوثيق الصفحة.

وكنت ربما أقابل بعض أصدقائي الهاشميين وأرى حرصهم على هذا اللقب، فأزعم أنه من باب المزاح والظرافة، لكن الواقع أثبت غير ذلك.

ومن ظريف ما رأيت في هذا الأمر أيضًا أن قرأت بحثًا حول خطأ التفريق بين لقب السيد والشريف، وأن كليهما مُستَحق للسلالة الهاشمية، وكان مما قال: ومن مظاهر التفريق بينهما أَنَّ البعض يرى لقب «الشَّرِيفِ» أعلى منزلةً من لقب «السَّيِّدِ»، وآخرين يرون عكس ذلك بأنَّ لقب «السَّيِّدِ» أعلى منزلة من لقب «الشَّرِيفِ».. هذه الأسباب وغيرها أحدثت فُرقة وتمييزًا بين أبناء الأب الواحد، والأم الواحدة، لذلك ألفت هذه الرسالة، لبيان خطأ التفريق بين النسبين؛ وخطأ المفاضلة بين أهل اللقبين[1].

فانظر كيف جابَهَ التفريق بين بني الأب الواحد والأم الواحدة، ولم ينتبه لتفريقهم بين بني الأب الواحد آدم والأم الواحدة حواء، بل فرقوا بين المخلوقات من عنصر واحد من حيث العنصر نفسه!

(١) بحث طويل منشور في الشبكة، بعنوان: مختصر تنبيه الحصيف إلى خطأ التفريق بين السيد والشريف، لأبي هاشم إبراهيم بن منصور الهاشمي الأمير.

وانظر ثانية كيف قال: إن هذا التفضيل بين لقب سيد وشريف «أحدثَ فرقة»، ولم يرَ الفرقة التي أحدثوها ويحدثوها بسبب التفاخر بهذه الألقاب والحرص عليها، فمن يرضَ أن يكون فلان سيدًا وشريفًا خِلقَةً مهما كان دنوه ووضاعته الأخلاقية والعلمية، وغيره ليس كذلك مهما كانت منزلته الأخلاقية والعلمية؟!

ثم ما هذا الهوس العجيب بهذا اللقب؟ وكأنهم إن لم يحكموا رقاب الناس بالسلطة = قبِلوا أقل شيء من ذلك، وهو أوصاف التعظيم والتبجيل!

إن العلماء والفقهاء والنبلاء والفضلاء لَيتحاشون أن يُلَقبوا بهذا اللقب، ويتواضعون عن مثله، بينما يجالد هؤلاء من أجل إثباته، ويسعون لتأصيله شرعًا وتاريخيًا واجتماعيًا، وكأنه إن فات = فاتت دنياهم وأخراهم!

ألا تشعر بشيءٍ حين يقول لك شخص مثلك: أنا سيد!

وأنا ماذا إذًا؟ عبد!

أنا شريف!

وأنا ماذا إذًا؟ وضيع!

إن منع إطلاق هذه الألقاب إلا لكبير القوم أو رئيس الناس، هو الخطوة المثلى في تصوري، حتى لا يبغي أحدٌ على أحدٍ، ويتعاظم أحدٌ على أحد.

وهذا ما يتفق مع إطلاق العرب له، فإنهم لا يطلقون السيد على ذي النسب فيهم، ويتفق مع استعمال النبي ﷺ له، واستعمال أصحابه.

فمن ذلك قوله ﷺ للأنصار لما جاء سعد بن معاذ جريحًا: «**قوموا إلى سيدكم، أو خيركم**»[1]، فأطلق لقب السيد على سعد؛ لأنه كان مقدم قومه ورئيسهم، وقول عمر رضي الله عنه: «أبو بكر سيدنا، وأعتق سيدنا يعني بلالا»[2]، فأطلق السيد على أبي بكر لكرمه وفضله، وعلى بلال لسابقته وفضله.

ومن هنا يفسر حديث النبي ﷺ الذي قال فيه عن الحسن: «**ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين**»[3]، فلكرمه وحقنه لدماء المسلمين كان يستحق

(١) رواه البخاري (٤١٢١)، ومسلم (١٧٦٨)، وانتبه لنص الحديث: (قوموا إلى سيديكم) وليس قوموا لسيدكم، والمقصود إنزال سعد بن معاذ، وكان على دابته جريحًا، ويدل على ذلك رواية الحديث في مسند أحمد (قوموا إلى سيدكم فأنزلوه)، وهي بسند قوي كما قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري.
(٢) رواه البخاري (٣٧٥٤).
(٣) رواه البخاري (٧١٠٩).

لقب سيد، لا لنسبه، وإلا لأطلق على أخيه وأبيه وأطلق على كل نسيب حسيب من المهاجرين والأنصار، ومع ذلك فهو لقب خاص به، فكيف يتوارث اللقب ويتشعب هذا الموروث ويتنوع ويصبح واجبًا لابد منه؟!

إنها شهوة التعاظم والتعالي على الناس ولو بأقل حيلة، وهي الألقاب والمسميات، ولو كانت فارغة من المضامين.

ما كان محمدٌ أبا أحدٍ من رجالكم!

نعم، ولُد للنبي ﷺ أبناءً ذكورًا، لكنهم ماتوا في صغرهم، وكانت حكمة الله سبحانه ألا يكون له ﷺ أبناءً ذكورًا من بعده.

وكأنه لما كان الأولاد الذكور لنفع الشخص في حياته عند كِبَره، ولإدامة ذكر الشخص بعد موته؛ تكفل الله لنبيه ﷺ بحوطه ورعايته في حياته كما أخبر في سورة الضحى وغيرها، وبرفع ذكره من دون أبناء، ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ۝٤﴾ [الشَّرح]، فهو مرفوع الذِكر إلى يوم القيامة.

إن أبناءه الذكور ﷺ، ماتوا جميعًا في صغرهم، كذلك اقتضت حكمة الله، لما في ذلك من تقرير ختم النبوة بمحمد ﷺ، ونفي توهم كون النبوة تنتقل بالوراثة بين الأب وأبنائه، وأما الحسن والحسين فهما وإن كانا من أحفاده ﷺ لكنهما لا ينتسبان إليه من جهة الأبوة، بل ينتسبان إلى أبيهما علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولذلك كان بقاؤهما أحياء بعد وفاة النبي ﷺ من حكمة الله عز وجل أيضًا. وأما كونهما حفيديه أو من

أهلـه، فهـذا واضـح، وقـد ناقشـنا مسـألة الأهـل والآل مـن قبـل.

قـال بهـاء الديـن ابـن قدامـة ﷺ: وقـول النبـي ﷺ للحسـن: «**إن ابنـي هـذا سـيد**»[1] مجـاز بالاتفـاق، بدليـل قـول الله تعالـى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٤٠﴾﴾[الأحـزاب][2].

فمـن جهـة البنـوة لا يمكـن أن يكـون أبنـاء بناتـه أبنـاءً لـه، لا يكـون ذلـك لغـةً ولا شـرعًا ولا عقـلًا، وهـذا واضـح، ولذلـك لا يـورث ابـن البنـت مـن الجـد، ولـو كانـوا أبنـاءه لورثـوا[3].

وأمـا حديـث: «**كل سـبب ونسـب منقطـع يـوم القيامة إلا سـببي ونسـبي**»[4]، فهـو حديـث ضعيـف الإسـناد، وفـي متنـه نـكارة[5]، ويتعـارض مـع قـول الحـق سـبحانه: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [المؤمنـون]، فالآيـة

(١) رواه البخاري (٢٧٠٤).
(٢) الشرح الكبير (٦/ ٢٢٤).
(٣) أقصـد العمـوم، فـكل جـدٍ لا يرثـه أبنـاء بناتـه، أمـا النبـي ﷺ فإنـه لا يـورث مطلقًـا، بنـص حديثـه ﷺ: «لا نـورث مـا تركنـاه فهـو صدقـة» رواه البخـاري (٣٧١٢)، ومسـلم (١٧٥٧).
(٤) رواه الطبراني في الكبير (٢٦٣٣)، وغيره.
(٥) وقد ناقشـه باسـتفاضة الشـيخ عثمان الخميس في كتابه «الأحاديث الواردة في شـأن السـبطين الحسـن والحسـين" وخلص إلى ضعفه ونكارة متنه.

تنفي نفع النسب يوم القيامة، وهناك آيات أخرى تفيد نفس المعنى.

يبقى الآن أن نقرر أن أهل النبي ﷺ إنما هم مَن كان معه في حياته، أما بعد موته فليس له ذرية من عقبه ذكورًا، وذرية الحسن والحسين ومحمد بن الحنفية وبقية أبناء علي بن أبي طالب وعقيل والعباس وغيرهم ذريةٌ لهم، وليسوا بذريةً لرسول الله ﷺ إلا ما كان من جهة بناته، وهذا ما يتواءم مع حكمة الله تعالى بأن لا يكون لرسوله أبناءً ذكورًا من بعده، كما يتفق مع مجمل أحاديث النبي ﷺ، وهو ما يتفق كذلك مع دلالات اللغة وفهم العقل.

ثم إن الحالة التي بات عليها الحال من كثرة المدعين للنسب الهاشمي لتدل دلالة صارخة على كثرة الادعاء إلى هذا النسب، فكلٌّ من أراد أن يتكسب أو يتعاظم ادعى هذا النسب، حتى كثُر مدعوه في بلاد العجم قبل العرب قديمًا وحديثًا.

وقد سُجلت حالات كثيرة عبر التاريخ ادعت النسب واشتهرت به، ولم تكن منه.

قال الذهبي ﷺ في ترجمة أبي الحسن الشاذلي: وقد انتسب في بعض مؤلفاته في التصوف إلى علي بن أبي طالب... وهذا نسب مجهول لا يصح ولا يثبت، وكان الأولى به تركه، وترك كثير مما قاله في تواليفه في الحقيقة[1].

وفي «العبيديين» أبناء عبيد بن ميمون القداح، الذين تسموا «الفاطميين»، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ: وكذلك النسب، قد عُلم أن جمهور الأمة تطعن في نسبهم ، ويذكرون أنهم من أولاد المجوس أو اليهود ، هذا مشهور من شهادة علماء الطوائف من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، وأهل الحديث، وأهل الكلام، وعلماء النسب، والعامة، وغيرهم، وهذا أمر قد ذكره عامة المصنفين لأخبار الناس وأيامهم ، حتى بعض من قد يتوقف في أمرهم كابن الأثير الموصلي في تاريخه ونحوه؛ فإنه ذكر ما كتبه علماء المسلمين بخطوطهم في القدح في نسبهم[2].

أما في الشيعة الرافضة فقد ادعى مَن لا يحصون نسبتهم إلى النسب الهاشمي، وأكلوا أموال الناس جراء ذلك، واختلقوا الأحاديث والنصوص التي تبيح لهم ذلك،

(١) تاريخ الإسلام، (٤٨/ ٢٧٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٢٨).

ومـا زالـوا علـى ذلـك إلـى الآن نـراه ونشـاهده.

بـل لقـد وصـل الحـال فـي بعـض البلـدان إلـى بيـع شـجرة نسـب بمبالـغ زهيـدة، ثـم مـا يلبـث المدعـي أن يتسـيد علـى النـاس ويـأكل أموالهـم.

ومـع أنـه لا معنـى لكـون الرجـل منتسـبًا إلـى بنـي هاشـم أو غيـر ذلـك إلا أنـه مـن الجيـد سـؤال مـن يدعـي نسـبًا عمومًـا أو النسـب الهاشـمي علـى الخصـوص إلـى إثبـات ذلـك بالطـرق المعروفـة الموثوقـة.

مـع التأكيـد علـى أنـه لا يجـوز الطعـن فـي الأنسـاب، سـواءً النسـب الهاشـمي أو غيـره، لكـن المطالبـة بدليـل أو وثيقـة تثبـت أو غيـر ذلـك مـن وسـائل الإثبـات ليـس طعنًـا، بـل هـو منـع لهـذه الفوضـى التـي انتشـرت واسـتعرت.

كما يكفأ الإناء في البطحاء

عن معاذ بن جبل قال: لما بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن، خرج معه رسول الله ﷺ يوصيه، معاذٌ راكبٌ ورسول الله ﷺ تحت راحلته، فلما فرغ قال: «**يا معاذ إنك عسى أن لا تلقاني بعد عامي هذا لعلك أن تمر بمسجدي وقبري**» فبكى معاذ خشَعًا لفراق رسول الله ﷺ ثم التفت رسول الله ﷺ نحو المدينة فقال: «**إن أهل بيتي هؤلاء يرون أنهم أولى الناس بي وإن أولى الناس بي المتقون من كانوا حيث كانوا اللهم إني لا أحل لهم فساد ما أصلحت وايم الله ليكفؤون أمتي عن دينها كما يكفأ الإناء في البطحاء**»[1]. فهذا الحديث أصل عظيم في هذه القضية التي نناقشها في هذا الكتاب، «ولو تدبّرتَ معناه لوجدته موافقًا كل الموافقة لنصوص القرآن الكريم ولمحكم أحاديث النبي ﷺ، وهو يؤكّد عدّة معانٍ هامّة، منها:

أنّه وإن كان أهل البيت من النّسب والطّين، إلاّ أنّ أولى الناس بالرّسول ﷺ هم المتّقون، وهذا تأكيد من السّنّة

(١) رواه أحمد (٢٢٠٥٢)، وابن حبان (٦٤٧)، وغيرهما. وصححه ابن حبان ومحققو المسند والألباني ومقبل الوادعي وغيرهم.

الصّحيحة إلى أنّ أولى النّاس بمحمد ﷺ هم المتّقون، وأنّ أهل بيته وآله هم المتّقون.

ومنها: أن الحديث لم يكتفِ بتقرير مفهوم آله في المتّقين من كانوا وحيث كانوا، بل وصف الزّاعمين بأنّهم أولى النّاس بمحمد ﷺ وبالتالي لهم حقّ احتكار الولاية والسّلطة والثّروة والعلم- وصف الرّسول ﷺ المدّعين هذا الادّعاء بأنّهم سيفسدون ما أصلحه من تقرير قاعدة المساواة بين النّاس، وأنّ أكرم الناس هم المتّقون وليسوا بني هاشم، وأنّ المتّقين هم الأولى بالحقوق من الذين يفسّرون الدّين تفسيرًا عنصريًّا، فوصفهم بأنّهم سيفسدون ما أصلحه، وهذا دليل قويّ على إدانة الرّسول ﷺ لمثل هذا التّأويل العنصريّ للدّين.

ومنها: لم يكتف هذا الحديث النّبويّ بوصف الزّاعمين أنّهم أولى النّاس بمحمد ﷺ نسبًا وطينًا بأنّهم سيفسدون ما أصلحه عبر تقرير الرّسول ﷺ لمساواة الناس في الحقوق، بل وصفهم بأنّهم سيخرجون النّاس عن حقيقة دينهم، كما يُكفأ الإناء في الصّحراء، فماذا سيقول دعاة التّأويل العنصريّ للدّين بعد هذا الحكم الصادر عن الرّسول ﷺ وفيه إدانة خطيرة لتصرفاتهم»[1].

(١) بتصرف، من مقالة منشورة في الشبكة للأستاذ حارث الشوكاني.

ولهذا الحديث الصحيح شاهد في الصحيحين قد مرَّ ذكره من قبل، وهو قول النبي ﷺ: «**ألا إن آل أبي، يعني فلانًا، ليسوا لي بأوليائي، إنما وليي الله وصالح المؤمنين**»[1].

وقد صدق هذا الحديث بكل تفاصيله، فلا تكاد تجد فتنة في الدين إلا ولهذه السلالة نصيب فيها إن لم تكن هي التي ابتدأتها، وهذا واضح في كل عصر كما سترى في الفصل الثاني من هذا الكتاب إن شاء الله.

وفي عصرنا هذا يتضح ذلك جليًا، فكثير من أرباب الفرق الضالة والمبتدعة هم في الأصل يدعون الانتساب للنسب الهاشمي، بل إن كثيرًا من زعماء الإلحاد في العالم العربي والإسلامي هم من أدعياء الانتساب لهذا النسب، وقد تفكرت في زعماء اللادينين والملحدين والاشتراكيين والأحزاب اليسارية التي تناهض الإسلام فوجدتهم غالبًا ينتسبون لهذا النسب، ولك أنت تتأكد من ذلك.

بل إن أكابر طغاة العصر وجباريه الذي فتنوا المسلمين واستحلوا الحرمات والمحرمات وقتلوا المسلمين وحاربوهم في دينهم هم في الأصل يدّعون الانتساب لهذا النسب، وما

(١) رواه البخاري (٥٩٩٠)، مسلم (٣٦٦).

يجري في الشام والعراق ولبنان واليمن وإيران وغيرها من البلدان التي تُسفك فيها دماء مئات الآلاف من المسلمين= شاهدٌ على ذلك، وهو أمامك ماثل.

ودعاة الرافضة وغلاة الصوفية وقادة الصفوية والدرزية وغيرها من الفرق التي تحارب الإسلام وسنة رسول الله ﷺ، هم في الأساس يدعون هذا النسب.

وقد كنا في فترة ماضية نكتب في منتديات على الشبكة الإلكترونية وكان أكثر من يجادلنا في الإلحاد هم مدّعون لهذا النسب، وهذا كله ظاهر وواضح لا يحتاج لإقامة أدلة عليه؛ لأنه مشاهد. وهو مصداق لهذا الحديث.

وقد استوقفني في الحديث أن النبي ﷺ قاله لمعاذ وهو يودعه ذاهبًا إلى اليمن، وكأن فيه دلالة على شقاء اليمنيين بهذه السلالة، وهو ما حدث فعلًا، فقد تعاقبوا قرونًا على ظلم اليمن وهلاك بنيها وبنيانها، وما نراه اليوم في فتنة الحوثيين ما هو إلا امتداد لهذا التاريخ الطويل من الظلم، ومن فساد ما أصلحه رسول الله ﷺ، أو فساد ما أصلحه معاذ بن جبل في اليمن، فالحديث مضبوط في صحيح ابن حبان بفتح تاء

أصلحت «**اللهم إني لا أحل لهم فساد ما أصلحتَ**»، فيكون المقصود: اللهم إني لا أحل لهم فساد ما أصلحه معاذ في اليمن، وقد أفسدوا حقًا ما أصلحه هذا الصحابي الجليل.

وقد أحببت أن أختم هذا القسم من الكتاب بهذا الحديث، ليكون القسم التالي كله دليلًا مفسرًا وشاهدًا عليه، لترى كيف فتَنَت هذه السلالة في الإسلام عبر التاريخ، وتشاهدَ جنايتهم بحق المسلمين.

القسم الثاني

جناية السلالة الهاشمية على المسلمين

لقد جنت هذه السلالة ومَن ناصرها على الإسلام والمسلمين بجنايات عظيمة وخطيرة، مازلنا نتجرعها حتى اليوم، وقد ذكرنا في القسم السابق بعض جنايتهم على الإسلام، وأسمينا ذلك القسم بـ فتنة السلالة الهاشمية في الإسلام، وفي هذا القسم سنتحدث عن جنايتهم على المسلمين.

وجنايتهم على المسلمين تنوعت وتعددت لتشمل مناحي عدة، فكرية وحياتية، وبعض هذه الجنايات أقرب لأن يكون في القسم الأول من هذا الكتاب، غير أنني آثرت أن يكون هنا، لترى بالتوازي جنايتهم على فكر المسلم وحياته.

وقد كنا ختمنا القسم الأول من هذا الكتاب بحديث معاذ، فقد قال له رسول الله ﷺ: «**إن أهل بيتي هؤلاء يرون أنهم أولى الناس بي وإن أولى الناس بي المتقون من كانوا حيث كانوا اللهم إني لا أحل لهم فساد ما أصلحت وايم الله ليكفؤون أمتي عن دينها كما يكفأ الإناء في البطحاء**»[1].

ومن أجل الاختصار، وبالنظر لهذا الحديث الذي دل على إفسادهم وجنايتهم؛ فإنني سأتناول جنايتهم على المسلمين في **هذا القسم في مبحثين**:

(١) سبق ذكر تخريجه.

الأول: جناية السلالة الهاشمية على أفكار المسلمين وعقائدهم.

والثاني: جناية السلالة الهاشمية على دماء المسلمين وأموالهم، وإزهاق أرواحهم في حروبهم السلطوية، التي لم تتوقف منذ تشبعوا طمعًا بفكرة أن الحكم خاص بهم أو ببطنين منهم.

وسأحاول جاهدًا الاختصار، وهي نبذة فقط تستطيع من ورائها أن تقرأ في التاريخ والواقع بهذه العين الفاحصة بما سأنبهك له.

جناية السلالة الهاشمية على أفكار المسلمين وعقائدهم

قبل موت علي ﷺ خرجت نبتة يهودية تغالي فيه بزعامة عبد الله بن سبأ اليهودي، ولم تكن هذه النبتة لتتعاظم لو لم تتلقفها هذه السلالة بالترحاب والسقي والتفريع والتفريخ، حتى خرجت من تحت ظلال -والأدق ضلال- هذه النبتة عشرات الفرق، تعددت وتنوعت مذاهبها وأقوالها وأنظارها، إلا أنها توحدت على تعظيم السلالة وتقديسها والمغالاة فيها إلى حدٍّ كبير وخطير، فانعكس ذلك على الأمة ومجهودها العلمي والثقافي.

وسنعرض لك هنا كبريات تلك الفرق التي أسسها هاشميون أو كانوا رعاتها وسقاتها، مع شيء يسير جدًا من عقائدهم، ثم نختم بكلمة جامعة حول هذا الأمر.

فأول نبتة ظهرت كما أسلفت كانت في عهد عليَّ ﷺ، فغالت فيه، وزعمت أنه ابتداءً أفضل من الشيخين أبي بكر

وعمر، ومع أن عليًّا ﷺ كبير الهاشميين في زمنه إلا أنه رفضهم وأدبهم، ونفى القائلين بهذه المقالة، وهدد بجلد من يزعم ذلك حدَّ الفرية.

وعلى إثر هذه الفرقة ظهرت فرقة تسمى «**التبرئية**»؛ لأنهم فضلوا عليًّا، وتبرؤوا من الصحابة جميعًا إلا اثنين أو ثلاثة منهم.

ثم على إثرها ظهرت «**السبئية**» الغلاة الفجة، وهم عبارة عن القائلين بألوهية علي بن أبي طالب، ونحو ذلك من الهذيان، حتى قال قائلهم في علي:

يجل عن الأعراض والأين والمتى .. ويكبر عن تشبيهه بالعناصر

وقد قيل إنهم ظهروا في عهد علي نفسه، فأمر بقتل من يقول ذلك. ولما استشهد علي ابن أبي طالب زعموا أنه لم يُقتل، وأنه مختفٍ في السحاب، وأنّ الرعد صوته، والبرق سوطه، وأنه ينزل إلى الأرض بعد حين، ولهذا فإن من آثار هذه الفرقة إلى اليوم إذا سمعت صوت الرعد تقول: عليك السلام يا أمير المؤمنين!

ثم عقبت «**المفضلية**»، أتباع المفضل الصيرفي الجعفي، فزادوا على قول السبئية، فجعلوا مقالتهم في علي ابن أبي طالب مثل قول النصارى في المسيح، ثالث ثلاثة!

ولك أن تتعجب إذا علمت أن المفضل هذا توفي سنة ١٨٠هـ، وكان ممن يعظم جعفر الصادق، ثم حصل خلاف بعد موت إسماعيل ابن جعفر تحول إلى القول بإمامة موسى الكاظم بن جعفر، وهذا يدلل لك على أن المسألة عندهم تقديس لهذه السلالة كيفما كان، غير متسقين مع معتقداتهم.

ثم ظهرت فرقة «**السريغية**»، وهم أتباع السريغ، وهؤلاء زعموا أن الإله -تعالى الله عن قولهم- حلَّ حصرًا في خمسة، هم النبي والعباس وعلي وجعفر وعقيل.

ثم ظهرت فرقة «**البزيعية**»، أتباع بزيع بن يونس، الذي قال بألوهية جعفر الصادق، وأن جعفر إنما ظهر في شخصٍ فقط وإلا فهو منزه عنه!

ثم ظهرت فرقة «**الجناحية**»، وهم أتباع عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذي الجناحين، ويرون أن روح الإله انتهت إلى عليٍّ ثم أولاده ثم في عبد الله بن جعفر هذا!

ثم ظهرت فرقة «**البيانية**»، فزعموا أن روح الإله حلت في عليٍّ ثم في ابنه محمد ثم في ابنه أبي هاشم ثم في بيان.

ثم ظهرت فرقة «**المنصورية**»، وكانت لهم عقائد عجيبة، بعضها مما مرَّ ذكره، وزعموا أنه لا توجد جنة ولا نار، وأن الإمام هو الباقر ثم من بعده أبو منصور العجلي، وإليه ينسبون.

ثم ظهرت فرقة «**الإمامية**»، ويرون أن عليًّا كان شريكًا للنبي ﷺ في نبوته ورسالته!

ثم فرقة «**التفويضية**»، ويزعمون أن الله خلق الدنيا ثم فوض أمرها لعلي ابن أبي طالب!

ثم فرقة «**الخطابية**»، ومن ضمن معتقداتهم أن الحسن والحسين أبناء الله وأحباؤه!

وظهرت فرقة «**المعمرية**»، وكانوا يزعمون أن جعفر الصادق نبي، وأن التكاليف قد سقطت عن الناس.

ثم جاءت فرقة «**الغرابية**» و «**الذبابية**»، وهم القائلون بأن عليًّا بن أبي طالب كان أشبه بالنبي من الغراب بالغراب والذباب بالذباب، وأن الله تعالى بعث جبريل إلى عليٍّ فغلط

جبريل، وأدى الرسالة إلى محمد لمشابهته، ولذلك قال شاعرهم: غلط الأمين فجازها عن حيدرٍ..

ثم فرقة «**الذميّة**» أو «**الخمسية**»، وسموا بذلك لأن بعضهم يذم النبي ﷺ، ويجعلون علي بن أبي طالب هو الإله! ومنهم من يزعم بأن الآلهة خمسة، محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين!

ثم ظهرت فرقة «**النصيرية**»، وهؤلاء هم القائلون بحلول الإله في علي بن أبي طالب وأولاده.

ثم ظهرت فرقة «**الإسحاقية**»، وهؤلاء يقولون: لا تخل الأرض من نبي، وأن روح الباري سبحانه حلّت في علي بن أبي طالب!

ثم خرجت منهم فرقة «**العلبائية**»، أصحاب علباء بن أروع، ويزعمون ألوهية علي بن أبي طالب، وأنه أفضل من محمد ﷺ، وأن محمدًا ﷺ بايع عليًا!

ثم ظهرت فرق كثيرة على امتداد التاريخ، كلها تحمل الأفكار نفسها أو قريبًا منها، يعظمون أحد الهاشميين، ثم يقدسونه ثم يرونه إمامًا ثم يزعمون عصمته ثم نبوءته ثم

يدعـون إلهيتـه، تعالـى الله عـن ذلـك.

وهـي طوائـف كثيـرة جـدًا، سـأذكر لـك بعضهـا سـردًا، وإن شـئت قـرأت عنهـا فيمـا سـأورد لـك مـن مصـادر، فمنهـا: الكيسـانية، والحسـنية، والحكميـة، والسـالمية، والشـيطانية أو النعمانيـة، والزراريـة، والبدائيـة، واليونسـية، والباقريـة، والحاضرية، والناووسـية، والعماريـة، والمباركيـة، والباطنيـة، والقرامطـة، والشـميطية، والميمونيـة، والخلفيـة، والدرزيـة، والبرقعيـة، والجنابيـة، والسـبعية، والمهدويـة، والأفطحيـة، والممطوريـة، والموسـوية، والرجعيـة، والإسـحاقية، والأحمديـة، والاثنا عشـرية، والجعفريـة، والشـيخية، والرشـتية، والبابيـة، والقريّـة.

الزيدية وبناتها:

ومنهـا: الزيديـة، وقـد انقسـمت إلـى خمـس فـرق: الأولـى: الجارودية، والثانية: الصالحية، والثالثة: البترية، والرابعة: العقبية، والفرقة الخامسة: الصباحية.

وجميعها ترى أفضلية علي على جميع الصحابة، ثم هم متفاوتون في آثار ذلك ونتائجه.

ومن أهم أفكار الزيدية الجارودية: أن النبي ﷺ، نص على خلافة علي بن أبي طالب، وعلى خلافة الحسن بعد علي، وعلى الحسين بعد الحسن، ليقوم واحد بعد واحد.. ويرى أكثرهم أن الذي نص على ذلك إنما هو علي بن أبي طالب.

فتأمل كيف تقوم أفكارهم ومعتقداتهم على هذا الديدن، وهو الحكم والأفضلية!

وترى الجارودية الزيدية أن النبي ﷺ نص على عليٍّ بنص خفي، فنصّ بالوصف دون التسمية، والناس مقصرون إذ لم

يتعرفوا الوصف ولم يطلبوا الموصوف!

ويرون أن الصحابة إنما نصبوا أبا بكر باختيارهم فضلوا، ثم ضلت الأمة بعد ذلك حين أبعدت الحسن والحسين عن الخلافة، وأن الإمامة مستحقة لكل إمام من أولاد الحسن والحسين فهم في ذلك سواء، ومن تخلف عن بيعة الإمام فهو كافر.

ويرون أن من خرج من أولاد فاطمة ودعا لنفسه فهو الإمام المفروض الطاعة.

وتعتقد الجارودية الزيدية أن علم ولد الحسن والحسين كعلم النبي ﷺ يحصل لهم قبل التعلم فطرةً وضرورةً، متساوون في العلم منذ المهد، وعند أهل محمد ﷺ جميع ما جاء به النبي ﷺ، لا يزيد كبيرهم عن صغيرهم شيئًا في العلم، ولا يحتاج أحدهم أن يتلقى العلم من سواهم!

وللزيدية حضور في اليمن، فقهروا اليمنيين لعقود، واستحلوا أموالهم ودماءهم وأعراضهم، وسبى أئمة الزيدية في حروبهم النساء، واستأصلوا قبائل بأكملها، وسيأتي في المبحث الثاني ذكرُ بعض تلك الوقائع والأحداث.

القاديانية أو الأحمدية:

ومن الفرق ما ظهر مؤخرًا وذاعت وشاعت في الهند وما جاورها من بلاد المسلمين، وهي فرقة «القاديانية»، وهم أتباع مرزا غلام أحمد القادياني المولود في ١٨٣٩ـ والمتوفى عام ١٩٠٨م، وكان يزعم أنه من بني فاطمة! وقال: أخبرني ربي بأن بعض أمهاتي كن من بني فاطمة، ومن أهل بيت النبوة، والله جمع فيهم نسل إسحاق وإسماعيل من كمال الحكمة والمصلحة!

وكانت له فتنة عظيمة جرى بسببها بلاء عظيم على المسلمين في دينهم وفي أموالهم وأنفسهم.

خلاصة مهمة:

وعلى كثرة هذه الفرق وتعدادها واختلاف أماكن نشأتها، واختلاف عقائدها، وامتداداتها الزمنية والجغرافية.. إلا أنه ثمة قواسم مشتركة بينها جميعًا، من أهمها:

١. تعظيمهم للنسب الهاشمي والمغالاة فيه.

٢. اعتقاد العصمة أو الولاية أو النبوة أو الألوهية لأحد أفراد بني هاشم.

٣. تحللهم من دثار التدين وشعاره، واستبداله بأحكام وأمور باطنة باطلة، توارثوها بينهم.

٤. تكفيرهم واستحلالهم لدماء وأموال مخالفيهم.

٥. تساهلهم في الأعراض وقضايا العفة والأخلاق، فكثير من معتقدات فرقهم تحل الفاحشة بين الجنسين، بل بعضها تحلها بين الجنس الواحد.

٦. ادعاء أحقية الحكم لهم.

٧. ادعاء أن لهم حق في أموال الناس، تحت مسميات كثيرة، كالخمس وغيره.

ولولا ما نراه واقعًا في عصرنا هذا من بقايا هذه الفرق، وما شهده عصرنا من ظهور فرق جديدة لذات الأغراض وتخدم ذات الأهداف ما كنا نصدق ما سرده علينا التاريخ بمصادره المتنوعة، ومنها مصادر بعض الفرق التي ما زالت موجودة، كالنصيرية العلوية والدرزية والاثني عشرية والجعفرية والقاديانية.. الخ.

ولكن التاريخ إذ يثبت ذلك لَيُصدقه الواقع المعاش، وقد رأينا حقيقة ما حدثناه التاريخ.. فهل نستوعب؟!

وما لخصته لك هنا هو القليل من كثير من فرقهم وأفكارهم وعقائدهم، ولو رجعت للمصادر التاريخية لأذهلك هول ما تقرأ وترى.

ولماذا ترجع إلى المصادر التاريخية؟! دونك الواقع فشاهده، فما تفعله النصيرية في الشام والاثنا عشرية في العراق ولبنان، وما تفعله الإمامية الاثنا عشرية في إيران والأحواز، وما تفعله الزيدية الحوثية في اليمن.. كل ذلك يكفي شاهدًا على هول هذه الفرق، وعلى مصداقية ما خطه بنان التاريخ، وما صرح به من ألم[1].

(١) لمن أراد الاستزادة والتوسع، فلينظر: مختصر تحفة الاثني عشر، للألوسي، والفَرق بين الفِرق، للبغدادي، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة. وما لخصته لك هنا هو القليل من

فهذه الفرق وأعمالها وفسادها نابع من فكرة التميز بالنسب على الناس، وأنهم أحق بالحكم والملك بل والنبوة بل تجاوز ذلك كله إلى الألوهية.. كل ذلك أليس شاهد صدقٍ على قول رسول الله ﷺ لمعاذ: **اللهم إني لا أحل لهم فساد ما أصلحت وايم الله ليكفؤون أمتي عن دينها كما يكفأ الإناء في البطحاء**»؟

لقد استفرغت الأمة كثيرًا من جهدها لمقارعة هذه الأفكار والعقائد والرد على معتنقيها، فانشغلت عن كثير من التثقيف والتعليم.

كما أن أعداء الأمة من خارجها استغلوا هذه الأفكار فغذوها ودعموها ودعموا دعاتها وحملتها، والتاريخ ومعه الواقع يشهد بالصِلات بين قادة هذه الأفكار من هذه السلالة وبين اليهود والنصارى وأعداء الأمة قديمًا وحديثًا.

الفرق والعقائد المنتمية إلى هذه السلالة أو المدعومة منها، وإذا رجعت للمصادر والمراجع فستجد العجب العجاب.

جناية السلالة الهاشمية على دماء المسلمين وأموالهم

منذ أن تمكنت لدى السلالة الهاشمية فكرة أنهم الأفضل، وأنه ما داموا هم الأفضل فالحكم خاص بهم وإلى يومنا هذا وهم يخوضون حروبًا مدمرة أكلت الأخضر واليابس واستنزفت مقدرات الأمة ورجالها.

وإذا ما استثنينا حروب علي ابن أبي طالب، بحكم أنه خليفة راشد، فإن الحروب فيما بعده كانت تصب في النتيجة السابقة وبناءً على معطياتها.

وسأنقل لك نماذج من تلك الحروب والصراعات، التي كانت أساسًا من أجل الحكم، في امتداد التاريخ الإسلامي، مع تأكيدي لك أن ثلاثة أرباع الحروب والصراعات على امتداد التاريخ الإسلامي سببها هذه السلالة وأطماعها في الحكم والتسيد بسبب محنة النسب الهاشمي الشريف هذا!!

وفي سبيل ذلك أزهقوا أرواح المسلمين، وأباحوا التآمر

على دول الإسلام، واستعانوا بغير المسلمين على دول الإسلام، وأنشأوا لذلك كثيرًا من الحركات والمدارس والمذاهب، والتي تصب في نهاية الأمر إلى نتيجة أنهم الأفضل وأن الحكم لهم!

وكالمبحث السابق، سأنقل لك نماذج فقط من هذه الحقيقة التاريخية، ثم أختمها بكلمة جامعة.

١. خروج زيد بن علي بن زيد العابدين على الأمويين، فقاد ثورة شيعية في العراق أيام هشام بن عبد الملك، وقاد عدة معارك، راح ضحيتها الكثير من المسلمين، ثم تخلى عنه أنصاره فقتل عام ١٢٢هـ، وكان من أسباب ثورته البحث عن حق أهل البيت في الإمامة!

٢. ثم خرج ابنه يحيى بن زيد لذات الغرض، وقد قُتل في خرسان بعد معارك مع ولاتها من جهة الخليفة الأموي الوليد بن يزيد، بعد معارك أودت بحياة الكثير من المسلمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٣. سفاح بني العباس: قامت ثورة بني العباس على الدولة الأموية على دعوة الخلافة للرضا من آل محمد، واستلم الحكم أبو العباس السفاح، وقيل إن هذا اللقب أطلق عليه لكثرة ما سفك من الدماء.

وعلى كلٍ فقد قامت الثورة وقُتل في حروبها عشرات الآلاف من المسلمين، وربما مئات الآلاف، وكان المحرك لهذه الحروب هو أن يكون الحاكم من آل البيت!

وكان مما قاله السفاح في خطبته الأولى: وثب بنو حرب ومروان فابتزوها لأنفسهم، وتداولوها. فجاروا فيها واستأثروا بها، وظلموا أهلها، فأملى الله لهم حينا (فلما آسفونا انتقمنا منهم) فانتزع منهم ما بأيديهم بأيدينا، ورد الله علينا **حقنا**[1].

وبـ «**حقنا**» هذه سُفكت الدماء واستحلت المحرمات، وظلت بنو العباس تحصد رؤوس بني أمية وأنصارهم وتلاحقهم لسنوات حتى استتبت لهم دولتهم.

ثم ماذا؟

في دولة بني العباس فقط خرجت عشرات الثورات، وكيدت عشرات المؤامرات باسم أهل البيت، وحق بني هاشم، ومن أجل أن «يرد الله علينا حقنا»، وقعت حروب طاحنة بين المسلمين، من ذلك:

١. خروج محمد بن الحسن ذو النفس الزكية في الحجاز،

(١) انظر: البداية والنهاية (١٠/ ٤٥).

وأخيه إبراهيم في البصرة، عام ١٤٥هـ، وقد امتنع محمد هذا وأخوه من مبايعة السفاح، لأن محمد بن الحسن كان يرى نفسه أحق بالخلافة والمبايعة، وأعلن ذلك في المدينة المنورة، فأرسل المنصور جيشًا لقتاله وقتال من خرجوا معه، وحدثت مقتلة عظيمة، ذهبت فيها أنفس كثيرة من المسلمين.

٢. خروج الحسين بن الحسن، عام ١٦٩هـ، فخرج مع مجموعة من أنصاره واستولى على دار مروان بالمدينة، واقتحموا المسجد النبوي قبيل الفجر، وأذنوا بـ «حي على خير العمل»، ودعا لبيعته خليفةً!

ثم توجه بجيشٍ نحو مكة، والتقوا بجيش الدولة العباسية، وحصلت مقتلة عظيمة للمسلمين، وسفكت الدماء المحرمة، وما من سبب إلا حب الرئاسة والحكم، وادعاء الأحقية في ذلك.

٣. خروج إدريس بن عبد الله بن الحسن في المغرب الأقصى، بعد أن شارك في ثورة موقعة فخ سنة ١٦٩هـ، بقيادة الحسين بن علي بن الحسن، في ناحية مكة، وكانت مقتلة عظيمة، قتل فيها عدد كبير من المسلمين كما أسلفنا.

ومن هناك قاد عدة معارك ضد دولة بني العباس، أودت

بحياة آلاف المسلمين، كل ذلك تحت بند: الخلافة حقنا!

وما فعلته دولة الأدارسة من أجل تثبيت دولتها وانتشارها أخطر من أن أختصره لك هنا، فلعلك أن تطالعه في كتب التاريخ.

٤. خروج محمد بن إبراهيم الحسني المعروف بابن طباطبا، عام ١٧٠هـ، وكان يرى أن العباسيين سلبوا آباءه حقهم في الخلافة، وأنه الأحق بها، وقد اندلعت معارك كبيرة بين الدول العباسية وأنصار ابن طباطبا، قتل فيها آلاف المسلمين.

٥. خروج يحيى بن عبد الله بن الحسن، في أرض الديلم، فأعلن خروجه على دولة بني العباس، وأنه الأحق عام ١٧٦هـ، وخاض عدة حروب شرسة راح ضحيتها آلاف المسلمين، ثم تصالح مع الخليفة العباسي، على شيء من المال والتقريب، ثم خرج مرة أخرى في الحجاز ينادي بأحقيته بالحكم حتى قتله الخليفة العباسي.

٦. وفي عهد الرشيد خرج موسى الكاظم بن جعفر، في الحجاز، وكان يأخذ خمس أموال الناس حتى انتبه له الرشيد وخمد تحركاته، وحدثت مواجهات راح ضحيتها الكثير في أثناء ذلك وقبله.

٧. وخرج الحسن بن الحسين الأفطس، وكان واليًا على مكة، وزيد بن موسى بن جعفر، وكان واليًا على الأحواز، وإبراهيم بن موسى بن جعفر، وكان واليًا على اليمن، فاستولوا على الحجاز، وأصبحت الحجاز مقاطعة علوية كما ذكر التاريخ، وحدثت حروب عظيمة ووقائع جسمية، أزهقت فيها عشرات الألوف من الأنفس المسلمة[١].

٨. وخروج العباس بن موسى بن جعفر، في الكوفة، في حدود سنة ٢٠٢هـ، وحدثت معارك ضارية إثر ذلك، بين جنود الدولة العباسية وأتباع العباس بن موسى، وانتهت بمقتلة عظيمة في المسلمين، وخمد الخروج ذلك.

٩. ثم خرج محمد بن القاسم بن علي الحسيني، في الطالقان، عام ٢١٩هـ، على الخليفة العباسي المعتصم، زاعمًا أنه أحق بالخلافة لنسبه، وقد سير إليه المعتصم جيشًا كبيرًا، فحصلت مقتلة عظيمة بين المسلمين، وأتي به إلى المعتصم فحبسه حتى فرَّ من محبسه[٢].

١٠. وفي عام ٢٥٠هـ دعا الحسن بن زيد بن محمد إلى

(١) تاريخ الرسل والملوك، الطبري (٨/ ٥٣١).
(٢) للاستزادة في كل ما سبق، ينظر: البداية والنهاية، في سنوات حكم العباسيين، وتاريخ الرسل والملوك للطبراني، والثورات العلوية حتى نهاية العصر العباسي الأول، للشيعية مريم رزوقي.

مبايعته في طبرستان، وأسس دولته الزيدية الشيعية، وخاض معارك كثيرة ضد الدولة العباسية على مدى عشرين عامًا، قُتل فيها آلاف المسلمين.

١١. وفي عام ٢٥١هـ، قاد الحسن ابن أحمد العلوي تمردًا في شمال مناطق الري (طهران حاليًا)، وأخذ البيعة للحسن بن زيد، وفي كل تلك التحركات كانت تسفك دماء كثيرة وتزهق أروح كثيرة من المسلمين[1].

١٢. حروب الدولة العبيدية الفاطمية، والتي خرجت في مناطق متعددة في أفريقيا واليمن ومصر، وكانت أنظارهم قبل كل شيء على مصر، بعد أن تمكنوا من المغرب وبعد أن وفرت لهم الدولة الإدريسية سابقة الذكر قاعدة جماهيرية شيعية، وكان بداية ظهورها على يد عبيد الله المهدي عام ٢٩٧هـ، واستمرت حتى عام ٥٥٥هـ، حين زالت دولتهم على يد صلاح الدين الأيوبي.

فقد وجه الفاطميون أكثر من حملة للاستيلاء على مصر بدءًا من ٣٠١- وحتى ٣٥٨ هـ، وعندما وصل المعز لدين الله الفاطمي إلى القاهرة في سنة ٣٦٢هـ، ركز اهتمامه في تحويل المصريين إلى المذهب الشيعي.

(١) ينظر في ذلك وما قبله: أطلس الدولة العباسية، المغلوث (٧٨، ١٦٠).

وكان الفاطميون لا يقتصرون في تهييج أهل السنة على إقامة الشعائر الشيعية بل كانوا يرغمون أهل السنة ويعتدون عليهم ليشاركوهم طقوسهم. قال المقريزي: وفي العاشر من المحرم سنة (٣٦٣) هـ سار جماعة من المصريين الشيعيين والمغاربة في موكبهم ينوحون ويبكون على الحسين، وصاروا يعتدون على كل من لم يشاركهم في مظاهر الأسى والحزن مما أدى إلى تعطيل حركة الأسواق[١].

ولما قبض الحاكم بأمر الله زمام الأمور عمد إلى إصدار كثير من الأوامر والقوانين المبنية على التعصب الشديد للمذهب الفاطمي، فأمر في سنة (٣٩٥) هـ، بنقش سب الصحابة على جدران المساجد وفي الأسواق والشوارع والدروب وصدرت الأوامر إلى العمال في البلاد المصرية بمراعاة ذلك[٢].

ولعلك أن تقرأ هذا النص من المؤرخ العظيم ابن كثير، لترى خبث هذه الدولة وما جنته على الإسلام والمسلمين: وقد كان الفاطميون أغنى الخلفاء وأكثرهم مالًا، وكانوا من أغنى الخلفاء وأجبرهم وأظلمهم وأنجس الملوك سيرة،

(١) اتعاظ الحنفاء، المقريزي، ص١٩٨.
(٢) وفيات الأعيان، ابن خلكان، (٢/ ١٦٦).

وأخبثهم سريرة، ظهرت في دولتهم البدع والمنكرات، وكثر أهل الفساد، وقل عندهم الصالحون من العلماء والعباد، وكثر بأرض الشام النصرانية والدرزية والحشيشية، وتغلب الفرنج على سواحل الشام بأكمله، حتى أخذوا القدس ونابلس، وعجلون والغور وبلاد غزة وعسقلان وكرك الشوبك وطبرية وبانياس وصور وعكا وصيدا وبيروت وصفد وطرابلس وأنطاكية، وجميع ما والى ذلك إلى بلاد إياس وسيس واستحوذوا على بلاد آمد والرها ورأس العين... وبلاد شتى، **وقتلوا من المسلمين خلقًا وأممًا لا يحصيهم إلا الله، وسبوا ذراري المسلمين من النساء والولدان مما لا يحد ولا يوصف** وكل هذه البلاد كانت الصحابة قد فتحوها، وصارت دار إسلام، **وأخذوا من أموال المسلمين ما لا يحد ولا يوصف**[1].

ولولا الخشية من الإطالة عليك لنقلت لك كثيرًا من أخبار سفكهم للدماء واستحلالهم للمحرمات، وحسبي أنني أحلتك على مصادر، وقد كانت بداية نبتتهم أنهم رأوا أنفسهم أهل حق بالحكم لنسبهم الفاطمي الهاشمي[2].

(١) البداية والنهاية (١٢/ ٢٦٧).
(٢) وأكثر المؤرخين ينفي صلتهم بهذا النسب، وقد نقلت لك شيئًا من ذلك في القسم الأول.

فهـذا الخـروج والثـورات كانـت فـي عهـد الدولـة العباسـية وعصرهـا الأول فقـط، أمـا مـا تـلاه فـي زمـن ضعفهـا ثـم فـي عهـد الدولـة العثمانيـة وتفـرق أيـدي المسـلمين أثنـاء وبعـد ذلـك فـلا يكفـي لهـا المجلـدات، ولـن أكـون مبالغًـا إن أخبرتـك أن الحـروب الطاحنـة الكبـرى، والوقائـع المشـهودة بيـن المسـلمين واقتتالهـم فيمـا بينهـم كان سـببها طمـع هـذه السـلالة فـي الحكـم وادعـاء الحـق الإلهـي فيـه.

وفي اليمن

الإمام الهادي يحيى بن قاسم الرسي:

وصل الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن ابراهيم بن اسماعيل بن ابراهيم بن الحسن ابن الحسن بن على بن أبي طالب، إلى اليمن عام ٢٨٠هـ، وتقريبًا كل آبائه وإخوانهم كانت لهم ثورات وخروج على الدولة العباسية وعمالها وولاتها.. فلما وصل إلى اليمن دعا الناس لبيعته، وأنه الأحق بالأمر، وقاتل ولاة وعمال الدولة العباسية، وحصلت مقاتل عظيمة ووقائع فضيعة، قُتل فيها من رجال اليمن عشرات الآلاف من المسلمين.

وطيلة فترة حكمه حتى وفاته عام ٢٩٨هـ، والقتال مستمر لا يتوقف إلا بقدر التخطيط للوثوب، فقاتل القبائل يمنة ويسره، فلا تكاد توجد قبيلة بين صعدة وصنعاء إلا وقاتل أهلها وأخذ أموالهم، إلى غير ذلك من الأمور، وهي أحداث ووقائع يفاخرون بها في كتابة تاريخهم ولا يكتمونها.

قال الواسعي: وملك الامام الهادي ما بين صنعاء وصعدة ووقعت بينه وبين عمال بنى العباس حروب ووقائع[1]. ودخل في حروب ومعارك مع العديد من القبائل المعارضة لوجوده، وراح ضحيتها الآلاف من البشر، فكان يقطع أعناق المعارضين له، ويهدم مزارعهم ومنازلهم، فأحدث دمارًا كبيرًا في اليمن ولم تسلم منه قبيلة من قبائل اليمن.

الإمام الناصر بن يحيى:

أحمد بن يحيى، سار بسيرة أبيه حربًا وقتلًا، حتى مات سنة ٣٢٥هـ، فلم تستقر اليمن في عهده كما لم يكن في عهد أبيه، وبقي مستمرًا في إخضاع القبائل ومقاتلتها.

ثم استمر الصرع بين هذه السلالة والمعارضين لحكمها من أهل اليمن، وبين السلالة نفسها، فقد اشتدت المنافسة بين بني العمومة من السلالة، وحدثت بينهم وقائع ومقاتل عظيمة، وسببها ما قرره المذهب الزيدي من أن الأحق في

(١) تاريخ اليمن، الواسعي (٢٢)، وغالب الكتاب ترجمة لأئمة اليمن، وفيها يذكر كثيرًا من حروبهم ووقائعهم، مادحًا لهم ولها، وقد ذكر في مقدمة كتابه أسماء من خرج من الهاشميين، ومن دعوا لأنفسهم بالحكم والخلافة، وهو يصلح كشاهدٍ لما ذكرتُ لك من هوسهم بالحكم وأنهم الأحق به والأجدر عليه.

الحكم من يخرج شاهرًا سيفه يدعو لنفسه بالأمر!

وهكذا، فكل من استطاع تجميع قوات حوله، قام وأعلن نفسه الأحق والأصلح، فقاتل حتى يفنى من معه من رجال، ثم يصالح أو يفر أو يقتل أو يغلب، فإذا ما غلبَ خرج عليه آخر يزعم أنه الأحق.

واستمرت اليمن في هذه الدوامة من الصراع ذي الشقين، صراع بين الأجنحة المتصارعة على الحكم، وصراع مع الشعب نفسه والأرض، لما يزيد عن ألف عام.

سأسرد لك هنا أبرز تلك الوقائع لترى الهوس المجنون على الحكم والتسيد، واسترخاص الدماء والأموال المحرمة في سبيل ذلك.

يوسف المنصور:

استقر الحكم ليوسف بن المنصور يحي، بعد صراع مرير وقتال كبير، عام ٣٦٨هـ، وحتى عام ٤٠٣هـ، فخاض مجددًا صراعات وحروبًا مع القبائل اليمنية وفتك بها، واستطاع السيطرة على صنعاء بعد أن اقتحمها بجيشه، ونهب أهلها وخرب الدور والمساكن.

حتى ظهر القاسم بن عبد الله بن محمد بن القاسم الرسي، وادعى أحقيته بالحكم، فخاضا حروبًا طويلة أكلت الأخضر واليابس، حتى قيل إن صنعاء وصعدة وما بينهما من مدن عامرة قد خربت، وفرَّ الأهالي إلى الكهوف في الجبال، وانتهى الصراع بسيطرة الرسي على الحكم، وتنازل يوسف بن المنصور له!

الإمام المنصور عبد الله بن حمزة:

واستمر الصراع ذلك والحروب التي لم تتوقف حتى جاء المنصور عبد الله بن حمزة، عام ٥٨٣هـ، فكانت صفحته في تاريخ اليمن هي الأشد سوادًا، والأكثر ظلمة وقسوة وبطشًا، وهو متعصب كبير للسلالة، وجالد من أجل تثبيت أن الحكم في البطنين، وقتل كل مَن يخالف هذا الرأي، والمطالع في كتب التاريخ يذهل من حجم الطغيان الذي مورس في زمنه، ولولا أنه سُجل بأقلام طلابه ومحبيه على وجه المفاخرة والمدح ما صُدق!

محنة المطرفية مع المنصور بن حمزة:

المطرفية، فرقة تنسب إلى مطرف بن شهاب، من أعلام

أواخر المئة الرابعة وأوائل المئة الخامسة للهجرة، وكانوا من شيعة الإمام الهادي يحيى بن الحسين، وأتباع مذهبه في الفروع، ولا يرون جواز الخروج عنه.

ولما تبين لهم أن الإمام المنصور عبد الله بن حمزة قد خالف الهادي في بعض مسائل الفروع، أنكروا عليه ذلك، فكان هذا الإنكار من أسباب الشقاق بينه وبينهم، مع أنه القائل: «إننا نهابُ نصوص الهادي كما نهاب نصوص القرآن».

وكانت المطرفيةُ على جانب عظيم من الإقبال على العلم والاشتغال به، والإخلاص في الطاعة والعبادة، ولهم زهد زائد على جميع الناس في زمانهم.

وقد خالفوا الزيدية في أهم مبادئهم الأصولية، وهي الإمامة، فإنهم لم يشترطوا النسب في من يتولاها كما فعلت الزيدية، ورأيهم في هذا: أن الإمامة جائزة في جميع الناس لا يختص بها قومٌ دون قوم آخرين، وإنما تستحق بالفضل، وإجماع كلمة الشورى، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾ [الحُجُرات:١٣]،

فنادى جميع خلقه الأحمر والأسود والعربي والعجمي، ولم يخص أحداً منهم دون أحد، فقال: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾، فمن كان أتقى لله وأكرمهم عنده، وأعلمهم بالله، وأعلمهم بطاعته كان أولى بالإمامة، والقيام في خلقه، كائنًا من كان منهم، عربيًا أو أعجميًا.

ولكن هذا القول لم يرق للإمام عبدالله بن حمزة، ولم يقبل للمطرفية اجتهادهم في هذه المسألة، فكفرهم بالإلزام (وهو أن تلزم الغير على ما يقال به ما لا يقول به)، وجعل حكمهم حكم الحربيين، واستحل دماءهم وأموالهم، وأخرب ديارهم ومساجدهم، وحكم بأنها مساجد ضرارية، وسماهم روافض الشيعة، مع أنهم كانوا من شيعته والمتابعين له، والملتزمين جمعته وجماعته بعد أن بايعوه عقب دعوته بالإمامة إلى نفسه.

ولما كان اعتقاد نشوان بن سعيد الحميري يتفق مع اعتقاد المطرفية في جواز صحة الإمامة في غير أبناء البطنين، فإن الإمام عبد الله بن حمزة قد حكم عليه بمثل ما حكم على المطرفية، وذلك حينما أعلن نفسه إمامًا، فقال الإمام عبد الله بن حمزة:

أمـا الـذي عنـد جـدودي فيـه

فيقطعـون لسـنه مـن فيـه

ويتمـون ضحـوة بنيـه

إذ صـار حـق الغيـر يدعيـه[١]

وقـد جـاء فـي كتـاب المهـذب مـن فتـاوى الإمـام عبـد الله بـن حمـزة: ويجـاب أهـل الذمـة إذا سـلموا مـا يجـوز، ولا يجـاب المطرفـي لأنـه لا ذمـة لـه!

وفـي نفـس الكتـاب أسـقط حرمـة مسـاجدهم، وأفتـى بسـبي نسـائهم، وبالـغ فـي تكفيرهـم فذكـر أن: مـن شـك فـي كفرهـم كفـر، كمـن شـك فـي كفـر المجـوس واليهـود والنصـارى؛ لأن الشـاك فـي ذلـك شـاك فـي نبـوة محمـد صلـى الله عليـه وسـلم فيكفـر بذلـك، ومقلدهـم كافـر أيضًـا، وكذلـك محبهـم[٢].

لقـد كان يسـحق الإمـام عبـد الله بـن حمـزة كل مخالفيـه، بطريقـة وحشـية، حتـى لـو كان الخـلاف فـي مسـألة فرعيـة[٣]!

(١) ينظر كتاب الزيدية نشأتها ومعتقداتها، للعلامة الأكوع، ص ٩٠ وما بعدها.
(٢) المهذب من فتاوى الإمام عبد الله بن حمزة (٤٧٦).
(٣) ينظر في محنة المطرفية موسوعة الفرق، الدرر السنة، والمهذب من فتاوى الإمام عبد الله بن حمزة، وغيرها، وقصة محنتهم مشهورة، وكتاب الزيدية للأكوع.

وهكذا فعل بأتباعه وشيعته! فكيف كان فعله وإجرامه في غيرهم من القبائل اليمنية ومن ليسوا على مذهبه ولا يتفقون مع سلالته؟!

بعد السفاح عبد الله بن حمزة:

استمر الحال من بعد عبد الله بن حمزة السفاح على ما سار عليه هو وآباؤه، فحينًا يثور بعضهم على بعض فيدكون المسلمين في صراعاتهم، وحينًا يجترؤون على القبائل باسم منع الزكاة أو عدم امتثال أحكام الأئمة، فعلى مدى ٤٠٠عام، من عام ٦٥٠هـ، حتى عام ١٠٠٠هـ، نشبت في البلاد اليمنية حروب طاحنة، لا تهدأ إلا لتثوب، ولا تسكن إلا لتشتعل، ولا تبرد إلا ليحمى وطيسها، دمرت البلاد، وأهلكت العباد، وانتشرت الأمراض والأوبئة، وكان البقاء على قيد الحياة في تلك الفترة هو أكبر انجاز، وأهم انتصار!

فمن تلك الصراعات:

١. ادعاء المتوكل أحمد بن عبد الله الحمزة، ٦٢٣ ـ ٦٥٦ هـ، للإمامة، وأنه الأحق بها والأقدر عليها، ودخل في حروب مريرة وصراعات كبيرة، راح ضحيتها أبناء اليمن ومزارعهم ومدنهم.

٢. ادعاء الحسن الحمزي، ٦٥٦ ـ ٦٦٨ هـ، للإمامة، ودخوله في صراعات ووقائع وحروب كثيرة، لفترة عشر سنوات تقريبًا.

٣. ادعاء المنصور الحسن بن بدر الدين، ٦٥٧ ـ ٦٧٠ هـ، للإمامة، واشتعال الصراعات بسبب ذلك، واستمرت الحرب والصراعات في حدود عشرين سنة.

٤. ادعاء يحي بن محمد السراجي، ٦٥٩ ـ ٦٩٦ هـ، للإمامة، ودخوله في صراعات كبيرة، راح ضحيتها أبناء اليمن وأموالهم.

٥. ادعاء المطهر بن المهدي، ٧٢٩ ـ ٨٠٢ هـ، للإمامة، واشتعال الصرع بعد ذلك لأكثر من ستين عامًا.

٦. ادعاء المهدي احمد بن يحي المرتضي، ٧٩٣ ـ ٨٤٠ هـ، للإمامة، ومحاولة تثبيت حكمه، ودخل في صراعات مريرة مع القبائل والأطراف المنافسة له من بني سلالته.

٧. ادعاء المنصور الناصر بن محمد الناصر، ٨٤٠ ـ ٨٧٦ هـ، وخاض حروبًا شرسة من أجل تثبيت نفسه حاكمًا.

٨. حروب محمد بن المنصور الناصر، ٨٧٦ ـ ٩٠٨ هـ، للاستيلاء على صنعاء، وقد تم له ذلك، وخرج منها الملك مظفر بن طاهر.

٩. ادعاء المنصور محمد بن علي السرحي، ٩٠٠ ـ ٩١٠ هـ، للإمامة، ودخوله في صراعات وحروب مع السلطان عامر بن عبد الوهاب.

١٠. ادعاء المتوكل يحي شرف الدين، ٩١٠ ـ ٩٦٥ هـ، للإمامة، وتحالفه مع دول أخرى -المماليك- حتى أسقط الدولة الطاهرية، ثم عاد وحارب حلفاءه من المماليك وأبناء عمه الحمزات، واشتعل الصراع لأكثر من خمسين سنة.

١١. خروج المطهر على والده شرف الدين، وأرسل جنوده لقتاله بتحالف مع جنود الدولة العثمانية الذين دخلوا اليمن للتو، عام ٩٤٥هـ، واستطاع المطهر أن يزيح والده ويعلن الإمامة لنفسه في صنعاء عام ٩٥٩هـ، وفي سبيل ذلك أزهقت الكثير من الأنفس اليمنية، وأهدرت الأموال وخربت الديار.

١٢. بعد وفاة المطهر هذا عام ٩٨٠هـ، اشتعلت الصراعات بين أبنائه، وتفرقت البلاد، وادعى كل واحد منهم أنه الأحق بالإمامة، واشتعلت الحروب بينهم، واستمر الأمر كذلك حتى أحكمت الدولة العثمانية بسط نفوذها على اليمن.

ثم ماذا بعد هذه الحقبة المظلمة من الصراعات المتعاقبة، هل هدأت تلك الصراعات التي أساسها ادعاء الأحقية في

الحكم بسبب النسب الهاشمي؟

لا، فقد استمرت لكن ضمن فصول الدولة القاسمية التي حكمت لأكثر من ٣٠٠ سنة، وإن كانت قد شهدت خلالها بعض الهدوء النسبي.

١٣. ادعاء القاسم بن محمد، ١٠٠٦هـ، للإمامة، ودخل في حروب شرسة ضد المتوكل عبدالله المؤيدي وحلفائه العثمانيين، وكانت له الغلبة حينًا، ولهم حينًا آخر، والثابت في الحينين هو هلاك اليمنيين في حروبهم وصراعاتهم، واستحلال أموالهم، وخراب مزارعهم وديارهم. وقد استمر الحكم في أحفاده حتى عام ١٣٨٢هـ.

١٤. انتقل الحكم بعدها لابنه محمد المؤيد، ودخل في حروب كبيرة مع الدولة العثمانية، واستمرت الصراعات والحروب حتى عام ١٠٤٥هـ، حيث ضعفت الدولة العثمانية وانحسرت فاعليتها في اليمن.

١٥. اشتعال الصراع بين إخوة محمد المؤيد بعد وفاته، ودخلوا في حروب مريره، ضحيتها أهل اليمن، حتى استتب الوضع للمتوكل إسماعيل بن القاسم، واستقرت اليمن في عهده قليلًا، رغم تكفيره للمخالفين من اليمنيين، ممن هم تحت حكم العثمانيين.

١٦. اندلعت الصراعات والحروب مجددًا بعد وفاة المتوكل إسماعيل، وتفرقت اليمن في إمارات متعددة، كل أمير يرى نفسه الأحق لأنه الأقرب نسبًا، فهو الأجدر حكمًا، ولولا خوف الملالة من الإطالة لسقت لك شيئًا من صراعتهم تلك وتقاسمهم لليمن، وإخضاع أهلها لهم.

وكانت من أهم وسائل وخطط سياستهم مع القبائل اليمنية هو التحريش بينها، وتذكية صراعاتها فيما بينها، ودعم كل قبيلة على حدةٍ لتبقى جذوة نار صراعات القبائل مشتعلة.

ولعل أهم دور اضطلعت به الامامة في تاريخ اليمن الإسلامي هو أنها اسهمت في إطالة أمد الصراعات القبلية، وحالت دون حدوث تفوق من جانب قبيلة على القبائل الأخرى - بالصورة التي كانت تحدث في تاريخ اليمن قبل الإسلام، حيث كان حدوث مثل هذا التفوق يجبر القبائل على الانضواء تحت لواء القبيلة المتفوقة، مفسحة المجال لبروز دولة قوية، تقودها أقوى القبائل وتبسط نفوذها على كامل الأرض اليمنية.

فقد كانت الإمامة تقف من الناحية الاجتماعية خارج

التركيب الاجتماعي القبلي، تستفيد منه ويستفيد منها.

وقد أمن لها وضعها المستقل قدرة على المناورة وعلى خلق نوع من التوازن ضمن القوى القبلية، ضَمنَ عدم تفوق أحداها، حيث كان تفوق قبيلة من القبائل كفيلا -لو حدث- بإنهاء دور الامامة، هذا الدور الذي استدعت وجوده أساسًا الصراعات القبلية ، وعدم تفوق احدى القبائل بصورة تمكنها من حسم الصراع نهائيًا لصالحها وفرض الاستقرار في البلاد تحت لواء سلطتها، مما اقتضى وجود طرف ثالث ليقوم بدور الحكم، فجاءت الإمامة كحكم ذي صفة دينية ، ولعبت دور الحكم والخصم والحليف مسهمة -عوضًا عن حسم الصراعات- في استمرار هذه الصراعات، حيث غدا من المألوف أن تنفضَّ قبيلة ما عن إمامها بعد أن تستشعر في نفسها القوة[1].

وقد استمر الحال على ذلك الصراع والحروب والدمار حتى قامت ثورة ٢٦سبتمر، عام ١٩٦٢هـ، التي أعلنت الحكم للجمهور من الشعب، وللأقدر من أبنائه، ثم ما تلاها من حروب طاحنة حاولت السلالة فيها أن تعود للحكم مجددًا،

(١) ينظر كتاب حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى، د. أحمد الصايدي ص (٢٨).

وفي تلك السنوات حصلت مقاتل عظيمة، ما زال آباؤنا يحدثونا عن فضاعتها، كل ذلك لتعود السلالة للحكم.

ثم ماذا؟

ثم بعد خمسين سنة من ثورة سبتمبر عادت السلالة بأثواب جديدة، لكن لذات الأسباب -الحكم-، وبذات الأدوات -البطش والقتل والحروب- لتدعي أحقيتها في حكم اليمنيين، وأن الحكم في البطنين، وأن السلالة الهاشمية هي الأنقى، ولها الحق الإلهي في وراثة الأرض.. عادت السلالة بفصل جديد، ولقب جديد، وتحالفات جديدة، فبرز الحوثي ومشروعه، المدعوم من إيران الخمينية وغيرها من القوى الغربية، حتى صدق شاعرهم الذي يقول قبل خمسين سنة:

قل لصنعاء وللقصور العوانس

إننا سادة أباة أشاوس

سنعيد الحكم للإمام إما

بثوب النبي أو بأثواب ماركس

وإذا خابت الحجاز ونجد

فلنا أخوةٌ كرامٌ بفارس

وما حصل ويحصل حتى الساعة من جرائم وخراب وقتل وتدمير ما هو إلا عقدة في هذه السلسلة التاريخية من التدمير السلالي.

ومَن كان في شك مما حدثَنا به التاريخ من إجرام وانتهاك وامتهان لليمن وقبائل اليمن ورجال اليمن، من قِبل هذه السلالة ومذاهبها؛ فليشاهد ما يفعله الحوثيون منذ سنوات، ثم عليه أن يطلب العفو من التاريخ على تكذيبه.

اقرأوا التاريخَ إذ فيه العبر

ضاع قومٌ ليس يدرون الخبرْ

ختامًا

إنما نقصد بالفتنة أنه نوع من الابتلاء ولامتحان، كقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء:٣٥]، وكقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾[الفرقان:٢٠]

وقد فُتنت هذه الأمة من بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بفتنٍ كثيرة، وما زالت، وهي أمةٌ معافاة، يعافيها الله تعالى، وإن بدا للناظر الألم الواقع..

والواجب الشرعي مع الفتن، ومنها هذه هو التعامل بميزان الشرع، فلا مغالاة ولا ظلم، فلا نرفع أحدًا ولا نهضم حقًا، فنرفع من رفعه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وهم المتقون وأولو العلم، فهذه موازين الله ورسوله، من أي البشرِ كان، أحمر أو أسود أو أبيض، هاشمي أو غير هاشمي، عربي أو أعجمي.. وهكذا.

وليس من شرع الله تمييز أحدٍ بطينته كما أسلفت..

ولا يعني ما قدمتُ في هذا الكتاب أن كل فرد من بني هاشم واقع في هذه الممارسات، بل منهم أكارم وأماجد، ومنهم من قد جاوز القنطرة، والله يعلم أن منهم أصدقاء ومشايخ لي، استفدت منهم وأفدت..

لكننا نتكلم عن مشكلة عامة مزمنة، ينبغي أن يُنظر فيها من هذه الزاوية..

والله يغفر لي ولكم، ولوالدي ووالديكم..

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، النبي الأمي الكريم.

الفهرس

القسم الأول: فتنة السلالة الهاشمية في الإسلام	٩
كلكم لآدم.. وآدم من تراب!	١٠
الاختيار ليس تفضيلًا	١٣
إن أكرمكم عند الله أتقاكم	١٧
نقاش هادئ..	٢٢
ماذا عن قريش؟	٢٧
القرآن نزل بلغة قريش	٣٣
هل بنو هاشم أفضل نسبًا؟	٣٥
الرسول هاشمي من قريش	٤١
إلا المودة في القربى	٤٣
مفهوم آل وأهل البيت	٤٤
تحريم الزكاة ليس دليل فضل	٥٤
الخُمس	٦٢
ويطهركم تطهيرًا.. من المقصود؟	٧٥
تكافؤ النسب في الزواج.. شرط جاهلي	٧٧

الحكم شورى أم لقريش أم للبطنين؟	٨٤
القحطاني وحمير؟	٨٢
الزيدية.. والغلو في السلالة الهاشمية!	٩٦
الشافعية.. بوابة خلفية!	١٠٢
حرص السلالة الهاشمية على لقب سيد وشريف!	١٠٩
ما كان محمدٌ أبا أحدٍ من رجالكم!	١١٤
كما يكفأ الإناء في البطحاء	١١٩
القسم الثاني: جناية السلالة الهاشمية على المسلمين	١٢٤
جناية السلالة الهاشمية على أفكار المسلمين وعقائدهم	١٢٧
الزيدية وبناتها	١٣٣
القاديانية أو الأحمدية	١٣٥
خلاصة مهمة	١٣٦
جناية السلالة الهاشمية على دماء المسلمين وأموالهم	١٣٩
وفي اليمن	١٤٩
ختامًا	١٦٤